النهج الديمقراطي

• العدد: 414

من 15 إلى 21 يونيو 2021

الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

ضيف العدد: مصطفى خياطي

هل أزمة اليسار، أزمة قادة أم أزمة توجه وقيادة طبقية؟ 5

حلقة جديدة في مسلسل تخريب المدرسة العمومية 6

الهشاشة في الشغل بين القوانين الرأسمالية والواقع الأشد بؤسا 10

فوز اليسار في البيرو ينعش حظوظ القوى التقدمية لقيادة أمريكا اللاتينية 11

كلمة العدد

في مواجهة الاستبداد

يستعرض النظام المخزني سياساته الطبقية وهو مزهو ب"الإنجازات"، التي يحاول من خلالها تأبيد الوضع القائم. وحتى عندما يعترف بالفشل أحيانا، فهو ينسبه طبعا إلى بعض المؤسسات التنفيذية أو إلى الإدارات الوظيفية.. . إنه تأكيد لطبيعته الاستبدادية وانكشاف لزيف الشعارات والتعددية السياسية المفترى عليها.

لقد شكل النظام القائم في المغرب القاعدة الاجتماعية من كتلة طبقية تتكون من الملاكين الكبار والبورجوازية وكيلة الرأسمال العالمي. ويعتمد في اكتساب شرعيته على فرض قوانين رجعية تستند إلى دستور مخزني ممنوح. منها القانون الجنائي، قانون مكافحة الإرهاب، قانون الصحافة والنشر وكل القوانين والمراسيم التي من شأنها تكريس التمييز واللامساواة، ويكون فرضها بواسطة أجهزة بوليسية وقمعية فوق القانون أو المحاسبة. هكذا يكون المخزن الأداة والوسيلة القهرية لتطبيق سياسات النظام، بينما تشكل المافيا المحزنية تلك النواة الصلبة المشكلة من كبار المسؤولين الأمنيين والعسكريين والمسؤولين في سلك القضاء، وأغلب القادة الحزبيين وعدد من رجال الأعمال وبعض الإعلاميين أو النافذين من محترفي العمل في منظمات ما يسمى بالمجتمع المدني.

ومن هنا يكتمل نظام الحكم الفردي المطلق ليقوم على القمع واستغلال الدين في تبرير شرعيته وتكريس ثقافة رجعية قائمة على علاقته بالرعايا وليس بالمواطنات والمواطنين الأحرار أساس نظام الحكم والمراقبة الشعبية.

يرفض نفس النظام أي تعددية سياسية حقيقية أو تنظيمات من شأنها المنافسة على الوصول إلى الحكم، أو من شأنها أن تبلور مشاريع سياسية، اقتصادية واجتماعية أو ثقافية بديلة. ويتكفل المخزن بصناعة الأحزاب وإفساد الأحزاب الوطنية والديمقراطية، معتمدا في ذلك على تعددية حزبية متحكم فيها، كفيلة بإعادة إنتاج نفس البنيات الاقتصادية والسياسية القائمة في إطار ديمقراطية الواجهة.

وتبقى المؤسسة الملكية تلعب دور الناطق الرسمي للكتلة الطبقية السائدة وضامن وحدة وتماسك المخزن. إن الكتلة الطبقية السائدة في حاجة إلى الاستبداد المخزني لفرض هيمنتها واستغلالها المكثف ونهبها لخيرات البلاد. والمخزن في حاجة للملكية المطلقة لتبرير الاستبداد.

لذلك سيكون من الوهم الاعتقاد بأن الملكية البرلمانية التي تعني تفكيك العلاقة العضوية بين هذا الثالوث سهلة المنال. صحيح أن هناك تناقضات بين مكونات هذا الثالوث، لكنها تظل ثانوية في غياب حركة نضالية شعبية عارمة بمشاركة الطبقة العاملة وبقيادة ثورية حازمة.

لقد فتحت النضالات الشعبية فرصا كبيرة أمام إمكانية تجاوز هذا الوضع السياسي المحتبس في المغرب، خصوصا مع حركة 20 فبراير المجيدة في سياق السيرورات الثورية التي عرفتها المنطقة وكان من الممكن الارتقاء إلى وضع أفضل لولا عمليات الاحتواء والقمع التي قادها النظام والأحزاب الملتفة حول المخزن لتعود الأمور إلى الوراء. لكن هذه المرة، مع احتدام الأزمة في جل المجالات، مما دفع بالنظام إلى محاولة استدراك الوضع والأخذ بجميع المبادرات لتبرير الوضع المأزوم ومنع أي "انفلات أمني" أو فرصة يمكن استغلالها من طرف المعارضة التي تمرست على تأطير الشارع والبحث عن التغيير من خارج المؤسسات...

ومن أبرز المبادرات الحديثة التي يستبد بها المخزن، تلك المسماة باللجنة الخاصة بالبحث في نموذج تنموي جديد بعد الاعتراف بفشل النموذج القائم. كأن الأمر يتعلق بتقنيات جديدة يجب تغييرها دون الحاجة إلى تغيير طبيعة النظام السياسي القائم في بلادنا وإقامة نظام ديمقراطي يفتح آفاقا جديدة للشعب المغربي عامة. فقد طلع علينا تقرير اللجنة الخاصة وهو لا يحمل أي جديد أو بدائل تنموية عن النموذج القائم عمليا في المغرب، لتكريس التبعية والاستبداد ونظام الحكم الفردي المطلق وضمان استمرار نفس السياسات الطبقية التي أثبت التاريخ فشلها الذريع بسقوطها في إغراق البلاد بالديون والتخلف الاجتماعي.

لم يعد بالإمكان الاستمرار في تحميل جماهير الشعب المغربي وقواه المناضلة فاتورة الارتماء في أحضان المؤسسات المالية للرأسمال العالمي، والاختيارات السياسية للنظام المخزني التي تقطع مع أية فرصة لإنقاذ البلاد من الأزمة الشاملة التي تتهدد المغرب. ويبقى الرهان على القوى الديمقراطية والقوى المناهضة للمخزن أن تتحمل مرة أخرى مسؤولياتها الكاملة في فرض سياسات بديلة تقطع مع الاستبداد وتخلص البلاد من المخزن العقبة الرئيسية أمام تقدم وازدهار بلادنا وتحقيق الحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية.

السحب: مطبعة العهد الجديد

www.annahjaddimocrati.org annahjad@gmail.com

عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12، الطابق 5 - انفا الدار البيضاء - فاكس: 0522207080 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

القطاع العمالي للنهج الديمقراطي يدعو للانخراط والمشاركة في بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين

انعقد المجلس العمالي للنهج الديمقراطي يوم 06 يونيو 2021 بالمقر المركزي بالرباط في دورته الخامسة تحت شعار "عمال وعاملات من أجل بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين". وبعد مناقشة التقريرين الأدبي والمالي المقدمين من طرف السكرتارية الوطنية للقطاع العمالي والمصادقة عليهما قرر المجلس اصدار البيان التالي:

- تثمينه عاليا للخطة السياسية التي يسير عليها النهج الديمقراطي للإعلان عن تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، ودعوته جميع المناضلين/ات الى الانخراط الجدي لإنجاح هذه المهمة التاريخية العظيمة.

- شجبه للحصار الذي يفرضه النظام المخزني على النهج الديمقراطي وعلى باقي مكونات القوي الممانعة ببلادنا والمفروض من طرف الدول الإمبريالية ومؤسساتها لإسكات كل صوت يدعو إلى تحرر الشعوب من هيمنتها وجشعها،وإعادة ما تنهبه من خيراتها.

- تنديده بتطبيع النظام المخزني مع الكيان الصهيوني، ودعوته كل الأحرار والحرائر لفرض القطيعة مع هذا الكيان الاتعماري الغاصب، وطرد ممثليه من المغرب ومناهضة جميع أشكال التطبيع معه.

- تنديده بالطرد التعسفي الذي يتعرض له العاملات والعمال في كل القطاعات، وبالتراجعات الخطيرة التي شملت كل الحقوق والمكتسبات تحت ذريعة الأزمة واستغلال أوضاع جائحة كورونا لطرد العمال القدامى واستبدالهم بعمال جدد وتمرير المخططات الطبقية المكرسة للهشاشة والبطالة والبؤس الاجتماعي.

- تنديده بالوضعية المزرية التي تعيشها فئة المربيات والمربيين وعمال الحراسة والنظافة والطبخ في المؤسسات التعليمية من ريع الجمعيات وشركات المناولة مع صمت وتواطؤ الجهات المسؤولة.

- فشل السياسة الاقتصادية نتيجة فشل الاختيارات الاستراتيجية للنظام المخزني مما يساهم في تفاقم الفقر الذي أصبح يمس اكثر من 20 مليون مواطن/ة وتفاقم الهشاشة في الشغل وعطالة الشباب ورفع أسعار كل المواد الأساسية وتسليع وخوصصة الخدمات العمومية من صحة وتعليم وغيرها.

- لا يختلف "النموذج التنموي الجديد" في جوهره عما سبقه من "البرامج التنموية" التي أطلقتها الدولة منذ الإستقلال الشكلي للمغرب حيث سيكرس الاستبداد السياسي والرأسمالية المتوحشة وخوصصة القطاعات العمومية ويضرب ما تبقى من مجانية الخدمات العمومية، ويعمق التبعية للدوائر الامبريالية بتعميقه لخيار المديونية.

- الهجوم على حق الطبقة العاملة في التنظيم النقابي عبر حرمانها من تأسيس مكاتبها النقابية والانتقام من المناضلين والمسؤولين النقابيين عبر الطرد (حالة رفيقنا كريم حاجي) أو المتابعات والمحاكمات الصورية.

ومن أجل كل ما سلف:

1- دعوة كل المناضلين والمناضلات وكل القوى التقدمية السياسية والحقوقية والنقابية والجمعوية لتوحيد صفوفها من أجل وقف الهجوم المخزني على ما تبقى من حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة والجماهير الشعبية وتحصين ما تبقى منها والدفاع عن عودة كل العاملات والعمال المطرودين إلى عملهم بدون شروط مسبقة، وكذا اطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين.

2 - تضامنه المطلق مع كافة النضالات العمالية من عتصامات واحتجاجات في كل مواقع العمل، ودعوته كافة العاملات والعمال لرص صفوفهم وتوحيد معاركهم من أجل فرض إحترام حقوقهم واسترجاعها.

3 - تضامنه مع معركة الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد وكافة الفئات التعليمية، ودعوة كل الأحرار والحرائر لدعمهم ومساندتهم والدفاع عن المدرسة العمومية وفرض إحترام حق ابناء الشعب في تعليم عمومي مجاني وجيد، والاستجابة لمطالب نساء ورجال التعليم لضمان شروط الإستقرار والعطاء في عملهم للقيام بأداء رسالتهم التربوية على أحسن وجه.

4 - رفضه التام لنظام العمل بالعقدة في كل المجالات نظرا لانعكاساته الخطيرة على حقوق الطبقة العاملة وعلى القطاعات العمومية والحياة الاقتصادية بصفة عامة.

5 - تضامنه مع المعارك النضالية للمعطلين والمعطلات، وشجبه لما تتعرض له الجمعية الوطنية لحاملة الشهادات المعطلين بالمغرب من قمع وحصار، ودعوة كل الحرائر والأحرار لمساندتهم ودعمهم حتى تحقيق مطالبهم العادلة والمشروعة في الشغل والتنظيم.

6 - دعوة العمال والعاملات للإنخراط والمساهمة في بناء حزبهم السياسي المستقل: حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، وهو السبيل الوحيد لفرض حقوقهم والدفاع عنها وقيادة التغيير الجذري الذي يمكنهم من السلطة.

7 - دعوة كل المناضلين/ات اليسارين/ات المخلصين/ات لقضايا الطبقة العاملة إلى المساهمة في عملية بناء والاعلان عن حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

8 - المطالبة بالحق في العمل النقابي وبالغاء الفصل 288 من القانون الجنائي الذي يجرم العمل النقابي ونطالب بالوحدة النقابية النضالية في افق الوحدة النقابية التنظيمية.

9 - المطالبة بعودة رفيقنا كريم حاجي وكافة العمال المطرودين الى عملهم بدون قيد أو شرط.

10 - المطالبة بالمساواة في الحد الادنى للاجور في جميع القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي

11 - الحق في الصحة والعلاج وفي بناء قطاع صحي عمومي جيد يلبي الحاجيات العلاجية الضرورية

12 - الحق في الشغل والسكن اللائق وتوفير ضروريات الحياة في البوادي والوحات وأعالي الجبال

13 - الحق في الماء والارض وعدم التدخل من طرف الدولة في الأراضي السلالية التي تعتبر ملكا لذوي الحقوق وتوفير جميع المتطلبات الضرورية لساكنة البوادي ورفع الحصار على بوادي المغرب العميق

14 - مساندته كفاح الشعب الفلسطيني في معركته التحررية لإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس

15 - تهنئة الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة على انتصاره على الكيان الصهيوني في عدوانه على انتفاضة الشعب الفلسطيني في القدس المحاصرة من طرف الأبارتايد الصهيوني الإسرائيلي وضمنها مقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ونطالب بإطلاق سراح جميع قيادات المقاومة المحتجزين في السجون الصهيونية.

16 - تضامنه مع احتجاجات العمال والعاملات عبر مواقع عملها عبر العالم خصوصا في الدول المغاربية ودعوته إلى التفكير في وحدة صفها ما دام العدو الذي تواجهه واحد والمتمثل في الدول الأمبريالية وشركاتها العابرة للقارات.

17 - تضامنه مع كفاحات كل الشعوب المقهورة وقيادتها التقدمية من أجل تقرير مصيرها والتحرر من التبعية والقمع والحصار ونهب ثرواتها من طرف الانظمة الامبريالية والاستبدادية.●

شبيبة النهج الديمقراطي تطالب باطلاق سراح الصحفيين الريسوني والراضي وكافة المعتقلين السياسيين

نتابع في المكتب الوطني لشبيبة النهج الديمقراطي، الوضع الصحي الخطير للصحفي سليمان الريسوني، الذي يخوض إضرابا مفتوحا عن الطعام منذ أزيد من شهرين.

نعتبر مطالب سليمان الريسوني، عادلة ومشروعة، ونطالب بإطلاق سراحه فورا، ودون قيد أو شرط.

نؤكد أن تمادي الدولة المخزنية في تجاهل مطالب الريسوني، وما وصل إليه وضعه الصحي، ينطوي على نية مبيتة وخبيثة، تهدد بما لا يحمد عقباه، ويؤكد أن ممارسات العهد البائد، مازالت مترسخة لدى المخزن وجلاديه.

نعلن تضامننا مع الصحفي سليمان الريسوني، وعائلته، وكافة أسرة الإعلام، ونشدد أن معركته النضالية، هي في صلب النضال من أجل إعلام حر ومستقل.

نساند المبادرات الحقوقية والنضالية في سبيل الضغط على الدولة المخزينة من أجل الاستجابة إلى مطالب سليمان الريسوني.

نجدد دعوتنا لإطلاق سراح الصحفي عمر لراضي. وكافة المعتقلين السياسيين.

الرباط: 10 يونيو 2021

لا بديل عن المقاومة الشعبية

خريبكة

عمال الوساطة الفوسفاطيين ضحايا التوقيف يحتجون

نظم عمال الوساطة بأوراش الفوسفاط "صيانة"، وقفة احتجاجية صباح يوم السبت 12 يونيو 2021 أمام معمل بني دير، مصحوبين بأبنائهم وعائلاتهم.

وتأتي هذه الوقفة ضمن الصيغ النضالية اليومية التي قررها العمال ضحايا الإقصاء من الإدماج سنة 2011، بتأطير ودعم النقابة الوطنية لعمال الوساطة الفوسفاطيين (CDT)، حيث حضر الوقفة الكاتب العام الجهوي للنقابة الوطنية للفوسفاط"حمزة جديد"، دفاعا على حقهم في الاستمرار في العمل واحتجاجا على التوقيف الذي طالهم بحجة انتهاء الصفقة، بعد اشتغالهم بأوراش المؤسسة لما يقارب 17 عشر سنة.

وقد قرر المحتجون الاستمرار في برنامجهم النضالي حتى تحقيق مطلبهم المشروع المتمثل في ارجاعهم للعمل، معبرين عن عزمهم تفعيل صيغ تجمعهم مع باقي المهن الأساسية والأوراش التي يشغل بها عمال الوساطة الفوسفاطيين للدفاع على عناصر الملف المطلبي العالق منذ عشر سنوات، كما دعوا باقي العاملات والعمال للمشاركة في الوقفة المقرر بداية الأسبوع المقبل .

شتوكة ايت باها

وتستمر مآسي العمال زراعيين مع حوادث السير

وقعت صباح اليوم الثلاثاء 8 يونيو 2021 حوالي الساعة الرابعة صباحا حادثة سير على مستوى الطريق الاقليمية الرابطة بين بيوكرى و مطار المسيرة حيث انقلبت سيارة بيكوب تقل عمال زراعيين قادمين من جماعة التمسية عمالة انزكان ايت ملول وحسب شهود عيان فان الحادث نتج عن الافراط في السرعة والتجاوز المعيب .

وقد نتج عن هذه الحادثة اصابة خمسة عمال بكسور متفاوتة الخطورة اضافة الى جروح مختلفة لعدد منهم تلقوا الاسعافات والفحوصات الاولوية بمستشفى المختار السوسي ببيوكرى وعلى الساعة 11 صباحا تم نقل جميع المصابين الى مصحة cnss بأكادير.

و تجذر الاشارة إلى أن هؤلاء العمال يشتغلون باحدى الضيعات الزراعية لشركة كاليبريم المعروفة بالشرقاوي تربطها بهؤلاء العمال عقود شغل محددة يتم نقلهم مكتظين بواسطة بيكوبات تنعدم فيها شروط السلامة والأمان والكرامة أمام أنظار السلطات الامنية والمحلية.

وقد علمنا أثناء زيارتنا صباح اليوم لهؤلاء العمال بالمستشفى الاقليمي ببيوكرى أن سائق السيارة (البيكوب) وضع رهن الاعتقال لدى درك بيوكرى في انتظار القيام بالاجرات القانونية.

فإلى متى سيستمر هذا النزيف الذي يذهب ضحيته العمال والعاملات في الوقت الذي تستمر فيه الباطرونا الاستغلالية في نهب الخيرات والنتيجة المآسي الاجتماعية والبيئية ....؟:

تقرير: حسن لعميمي

بركان

عمال ضيعة هشام الكروج في مواجهة تعسفات الباطرونا

يوم الخميس 10 يونيو 2021، قام وفد من أعضاء المكتب الجهوي للقطاع الفلاحي للجامعة FNSA، بزيارة تضامنية لعمال ضيعة "الدومين شاطر" "Domaine Chatar"، وللوقوف على ما يعانيه العمال الزراعيين من استغلال ومن تعسف آخره طرد عامل زراعي بشكل تعسفي.

وخلال هذه الزيارة الميدانية للضيعة، عبر أعضاء المكتب الجهوي عن استعداد نقابة العمال الزراعيين التابعة للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي FNSA (إ .م ش)، وإلى جانب الفرع الجامعي للقطاع ببركان، عن دعمهم للمعارك التي تخوضها الطبقة العاملة في القطاع الزراعي باقليم بركان للدفاع عن حقوقهم وصون مكتسباتها.

كما عبر أعضاء المكتب النقابي عن تحميلهم مسؤولية ما يتعرض له العمال الزراعيون من استغلال وتعسف، للسلطات المحلية، ومندوبية التشغيل، ومسؤولي صندوق الضمان الاجتماعي من خلال تقاعسهم على تطبيق قانون الشغل على علاته وعلى الاستجابة للمطالب المشروعة للعمال الزراعيين في مواجهة تعسفات الباطرونا، التي تحظى بالدعم السخي من طرف الدولة في إطار المخطط الأخضر وشجيعها على استنزاف الثروات الفلاحية، في الوقت الذي يتعرض له العمال للاستغلال المكثف والحرمان من أبسط الحقوق وضرب المكتسبات.

ويشتغل في هذه الضيعة 21 عامل، -تم مؤخرا توقيف أحدهم - يعانون من عدم احترام انتظام صرف أجورهم الهزيلة في أجلها القانونية ..،

والغريب في الأمر أن مسؤولة في مندوبية التشغيل تتدرع بعدم توفرها على مفتش للشغل للقيام بمهمة المراقبة وتطبيق القوانين، (لكونها تتوفر فقط على مفتشات من العنصر النسوي؟).

للاشارة، فإن ضيعة "الدومين شاطر" "Domaine Chatar"، هي الآن في ملكية العداء هشام الكروج.

خاطرة حول انتخابات اللجن الثنائية

ولست بحلال التلاع مخافة. ولكني كنت في ساحة الوغى كلما نادى منادي الجامعة.

فمناضلو ومناضلات الجامعة في خطوط التماس مع القوات العمومية. وإن سحلوا أعادو الكرة.يبيتون طاويي البطون في الاعتصامات.يفترشون الثرى في المسيرات. ومع كل من مسه ضيم او حيف.ولكل مفسدة او ريع يتصدون للفاسدين من الادارات المتسلطة.لن تخيفهم مجالس تاديب او تأنيب.او محاكمات كيدية تروم اخراس صوت الحق. وللاستءناس فكلنا نتذكر نازلة رفيقنا اسماعيل امرار ببني ملال هزبر الأطلسي. ومحاكمات رفاق اخرين واعتذر عن عدم ذكرهم. هذه المحكمة التي انقلب السحر على الساحر.وكلنا لا ننسى حكايات النقابات هنا واختفاء كاشيات النقابات.

هذه هي fne التي اقمت بين ظهرانيها دهرا ورضعت البسالة والمروءة والاقدام من ثديها المعطاء .وتحلقت حول مواءد المسيح.وسمعت خطب كاتبها الوطني وهو يرفع المعنويات حتى في احلك اللحظات.لقد حدث مرة ان اسقطوه قربي ببيضاء الكدح تضامنا مع وزرات العقد الفريد.ولما لاحظ تبرمي خاطبني ببرودة والابتسامة لا تبرح محياه ماوقع شيء عاد. فتحية اجلال رفيقي عبدالرزاق. لانك لا تحضر ماذبة اللءام.حين يتكالب الكل على رغيف المدرس.

ايها الاستاذ الفاضل ايتها الاستاذة الفاضلة هذه كلمة حق قلتها حتى ابرء ذمتي. فما انا بمترشح أو مصوت لسبب بسيط اني استاذ متقاعد.ونصيحتي او ان صح التعبير موقفي .يدخل في باب درء المفسدات وتحصين المكرومات التي ضحى من اجلها رجال ذاقوا برودة الزنازن ومنهم قطعت ارزاقهم .والدال على الخير والنضال كفاعلهما. ولنا يوم السادس عشر من حزيران لعبرة.يا اولي الألباب.

ومن حسن الحظ ان ينجح معلم من الارياف يساري يتخذ من حملته قلما يذكرنا برمزنا .وفي قلاع الدكتاتوريات بالبيرو

عبد اللطيف صردي

حقوقيون يحملون الدولة كامل المسؤولية في المساس بالحق في الحياة للصحافي الريسوني

حمل حقوقيون الدولة المغربية كامل المسؤولية في المساس بحق الحياة لسليمان الريسوني. وجاء في بيان عاجل صادر عن هيئة مساندة الراضي والريسوني ومنجب وباقي ضحايا انتهاك حرية التعبير بالمغرب

واللجنة المحلية بالدار البيضاء من أجل حرية عمر الراضي وكافة معتقلي الرأي وحرية التعبير، عقب جلسة 10 يونيو لمحاكمة الصحافي سليمان الريسوني

تابع الرأي العام المغربي يوم الخميس 10 يونيو 2021، من خلال جلسة محاكمة الصحفي سليمان الريسوني، مهزلة قضائية بكل ما تحمله العبارة من معنى. وحيث إن سليمان قد قضى ما يزيد عن سنة في الاعتقال الاحتياطي، وحيث إنه قد دخل اليوم 64 من الإضراب عن الطعام، وحيث إن وضعه الصحي قد أصبح متدهورا جراء فقدانه 32 كيلوغراما من وزنه، وحيث إن طبيب السجن والطبيب المختص قد أكدا بعد الفحوصات تدهور حالته الصحية ليلة الجلسة؛ وبناء على كل ما سبق، كانت هيئة الدفاع وجميع من حضر يأمل أن تتصرف المحكمة إزاء هذا الوضع وفق مقاربة إنسانية. لكن وللأسف الشديد تشبثت المحكمة بمواصلة المحاكمة وتجهيز الملف، وكررت لعدة مرات أثناء الجلسة أن "الإضراب عن الطعام هو اختيار للمعتقل" و "أن الملف جاهز". والسؤال، كيف يتسنى لهذه المحاكمة أن تكون عادلة وسليمان الريسوني يَمْثُلُ أمام المحكمة وهو فاقد للقدرة على الكلام والوقوف، أي فاقد للقدرة على الدفاع عن نفسه. ناهيك عن أن سليمان الريسوني المنهارة صحته بسبب 64 يوما من الإضراب عن الطعام، قد تُرِكَ يوم الجلسة في قبو المحكمة ينتظر مدة 3 ساعات دون مراعاة لوضعه الصحي. وهو فعل يدل بكل وضوح على الإمعان في تعذيبه وقتل معنوياته قبيل بدء المحاكمة. وبعد هذا الفصل المشؤوم انطلقت الجلسة في سجال سوريالي حول الوضع الصحي للمعتقل دام ساعتين، تقدم خلالها الدفاع بطلبات موضوعية تخص تحويل الريسوني على المستشفى لتلقي العلاج في قسم العناية المركزة، وكذا ضرورة إجراء خبرة على وضعه الصحي. لكن المحكمة واصلت نهجها الشاذ برفض كل هذه الطلبات، ضاربة عرض الحائط مبدأي الحق في الحياة والحق في المحاكمة العادلة. وأمام هذه المعطيات التي تكشف الطبيعة السياسية لهذا الملف، تعلن اللجان الموقعة ما يلي:

– تحملينا الدولة المغربية وفي مقدمتها الأجهزة القضائية المشرفة على هذا الملف كامل المسؤولية لما قد تؤول إليه الأمور حيث لا ينفع التبرير والندم.

– مطالبتنا القضاء بالتعامل باستقلالية وحياد في هذه القضية، والقبول بمتابعة سليمان الريسوني في حالة سراح بعد أن قضى أكثر من سنة في الحبس الاحتياطي التعسفي.

– مطالبتنا الدولة المغربية بتوفير المتابعة الطبية العاجلة واللازمة لسليمان الريسوني من خلال وضعه في قسم العناية المركزة وتحت إشراف أطقم طبية مختصة.

– مطالبتنا المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتحمل مسؤوليته في هذه المحاكمة من أجل حماية الحق في الحياة والحق في المحاكمة العادلة، إذ لا يليق بهذه المؤسسة الوطنية أن تبقى محايدة في مثل هذه القضية.

– مطالبتنا الهيئات الحقوقية والسياسية والنقابية والجمعوية بالانخراط في حملة تضامنية رقمية وميدانية من أجل إطلاق سراح عمر الراضي وسليمان الريسوني وكافة المعتقلين السياسيين بالمغرب.

وختاما نقول، إنه على كل غيورة وغيور على مبدأ المحاكمة العادلة ومبدأ الحق في الحياة أن يهب دفاعا عن هذه القيم الإنسانية والكونية، حتى نتفادى غدا أو بعد غد مقولة " أكلت يوم أكل الثور الأبيض".

النهج الديمقراطي بوجدة يستنكر صمت السلطات إزاء المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

اجتمع المجلس المحلي للنهج الديمقراطي بوجدة، في دورته الثانية بمقر الحزب، وبعد استيفاء نقط جدول أعماله ومناقشة مجموعة من القضايا أصدر البيان التالي:

على إثر ما خلفته جائحة كورونا من آثار اجتماعية واقتصادية فظيعة وموجعة، تعيش بلادنا وضعا سياسيا واقتصاديا مترديا؛ من سماته الأساسية التراجعات الخطيرة حول مكتسبات الشعب المغربي وازدياد الهجمة الشرسة على مختلف الأصوات المنادية لتغيير حقيقي واستمرار مافيات الفساد والافساد، حيث لازال النظام المخزني يمرر كل مخططاته السياسية والاقتصادية مستغلا جائحة كورونا وما يسمى الإجماع الوطني، وفي مقدمتها نهج سياسة الحصار على كل الأصوات الحرة وقمع الحركات الاحتجاجية.

من خلال تتبعنا لملف او ما يعرف بتقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي "الجديد" الفاشل منذ وهلته الأولى يكرس فقط سياسة الاستبداد والاجهاز عن ما تبقى من الحقوق...

– على المستوى المحلي، فإن المجلس المحلي للنهج الديمقراطي يسجل ما يلي:

1 – تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي بشكل غير مسبوق كنتيجة طبيعية للسياسات الطبقية، من تفقير وتفشي البطالة وركودتجاري مما أدى إلى هجرة الشباب سواء لعبور الحدود أو الدفع بهم لذالك، معرضين حياتهم بقوارب الموت بشواطئ البلاد أو بشواطئ الجزائر أومحتجزين بمراكز عمومية بمدنها.

2 – تعمق الفساد السياسي داخل ما يسمى بالمؤسسات المنتخبة، أمام الصمت المشبوه للسلطات واستمرار معاناة معتقلي الرأي ومعتقلي الريف وعائلاتهم، وما عكسته بشكل لافت التسريبات التي رافقت انتخاب المجالس الجماعية، وغياب شروط الشفافية فيما يخص الصفقات العمومية، وتفويت الأملاك الجماعية بأثمان بخسة، كما تدل على ذلك الأحكام الصادرة في حق بعضهم و الملفات المعروضة على أنظار المحاكم جراء تعزز الخروقات وسوء التدبير وغياب الكامة الجيدة، وغياب ربط المسؤولية بالمحاسبة التي يتبجح بها المخزن صباح مساء.

3 – انتهاج سياسة الهروب إلى الأمام فيما يتعلق بالمطالب الملحة للجماهير الشعبية والمتعلقة أساسا بالشغل، والسكن والماء والصحة- والتنمية والبنيات التحتية...الخ.

4 – ضرب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة والطرد التعسفي الذي يتعرض العاملات والعمال، بتواطؤ مكشوف من السلطات المخزنية، حيث تجاهل تطبيق بنود مدونة الشغل"على علاتها" وعدم تنفيذ أحكام قضائية صادرة عن المحاكم المغربية.

وعليه يؤكد المجلس المحلي للنهج الديمقراطي على ما يلي:

1 – تثمينه عاليا قرار النهج الديمقراطي التاريخي للإعلان عن تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين في مؤتمره القادم، وقرار الكتابة الجهوية عقد مؤتمرها الثاني، ودعوته جميع المناضلين/ات إلى الانخراط الجدي لإنجاحهما.

2 – إدانته لصمت السلطات المحلية تجاه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتفشية بالإقليم، وتسويق الوهم بتنظيم حملات انتخابية سابقة لأوانها.

3 – دعمه المبدئي والميداني لنضالات الحركات الاحتجاجية لمختلف الفئات المتضررة من السياسات المخزنية.

4 – مطالبته الدولة المغربية بالتدخل لإرجاع المغاربة المحتجزين في مراكز عمومية بالمدن الجزائرية.

5 – تهنئته لانتصار المقاومة في معركة "سيف القدس" وإدانته للكيان الصهيوني المتمادي في عدوانه على الشعب الفلسطيني، خاصة حملة الإعتقالات الإنتقامية المستمرة.

5 – دعوته الشعب المغربي وقواه الحية المناضلة وكل أحرار البلاد للمزيد من اليقظة والتعبئة من أجل إرجاع حقوق الشعب الفلسطيني، واسقاط التطبيع.

عن المجلس المحلي

هل أزمة اليسار، أزمة قادة / زعماء، أم أزمة توجه و قيادة طبقية؟

إ. حفيظ

– في السياق : صدور نداء من طرف بعض اليساريين يدعو على تغيير قيادات الأحزاب اليسارية الأربع (الحزب الاشتراكي الموحد – حزب المؤتمر الوطني الاتحادي – حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي – حزب النهج الديمقراطي !!! لكي يحدث التحول الثوري في المجتمع،

– في الإشكالية: أزمة اليسار تتلخص في قادة (زعماء) هذه الأحزاب التي أصبحت متجاوزة ؟.

في تعريف وفرز اليسار وتناقضاته

يمكن بتلخيص شديد تقسيم "اليسار" في المغرب على 3 اتجاهات كبرى (النداء يقسمها إلى إثنين) وهي :

– **"اليسار" الذي تمخزنت قيادته** وتمت إعادة هيكلة أغلب قواعده للتكيف مع المخزنة والمتمثل في الاتحاد الاشتراكي وحزب التقدم والاشتراكية، وأصبحت هذه القوى متطرفة يمينيا في الدفاع عن المخزن ومشاريعه الاقتصادية والسياسية وفقدت أي بعد إصلاحي أو ديمقراطي ولو في حدوده الليبرالية، وهذا التوجه ينتفي فيه اسم اليسار الذي يتحول في أقصى الحالات إلى مجرد نوسطالجيا للواهمين أو رأسمال رمزي للاستغلال الانتخابي لهذه الأحزاب الانتهازية المتحولة يمينا، وترويج انتماء هؤلاء لليسار هو تشويه وتبخيس مقصود لليسار الحقيقي ولقيمه النضالية السامية (الإصلاحي والثوري) ولتضحيات الحركة الاتحادية المناضلة.

– **اليسار الديمقراطي (السوسيال ديمقراط)** المراهن على النضال المؤسساتي بالدرجة الأولى في التغيير الديمقراطي والمفتقد للدقة والوضوح الأيديولوجي (الذي طالب به بن بركة في نقده للأخطاء القاتلة للحركة الوطنية)، وهذا اليسار يضم مكونات فيدرالية اليسار مع وجود تفاوتات بينها وداخل كل واحدة بين مناضليها (خصوصا الحزب الاشتراكي الموحد الذي يضم التيارات وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي الذي تغيب عنه الوحدة الفكرية والأيديولوجية)

– **اليسار الماركسي والماركسي اللينيني (اليسار الشيوعي)** ويضم كتنظيم النهج الديمقراطي الذي له وضوح فكري وسياسي ثوري متقدم (المرجعية الماركسية واللينينية) من مختلف القضايا (نظام الحكم، استراتيجية التغيير الثوري وتكتيكاته، منظوره لبناء الحزب الثوري وللجبهات الشعبية لتقوية اليسار وتمنيعه وقلب موازين القوة، منظوره لأدوات الدفاع الذاتي وأهمية الهجوم الوحدوي لتوحيد فعلها النضالي في أفق توحيدها تصورا كفاحيا وتنظيما، منظوره للنضال الديمقراطي الجذري ومكوناته...) ومجموعة من الماركسيين والماركسيين اللينينيين الميدانيين والمناضلين وطلائع العمل الجماهيري المشاركين في مختلف النضالات الجماهيرية والذين يعيشون توترا فكريا نظرا لغياب أطروحة لهم في التنظيم والمطالبين بالسير في اتجاه الضرورة الفكرية والسياسية والعملية في الوضوح الأيديولوجي نحو مهمة بناء الحزب البروليتاري للراغبين في المساهمة في التغيير وليس الحديث عنه فقط.

في نقد فكرة : أزمة اليسار في ضعف قادته (زعمائه)؟

في تشخيص أزمة اليسار؟

أولا يمكن إعادة تقسيم اليسار بإلغاء من تمخزن وذلك إلى 3 أصناف (يسار إصلاحي، يسار "فوضوي"، يسار ثوري).

فإذا كان اليسار الإصلاحي معروف من خلال أدبياته ومرجعياته الأيديولوجية الاشتراكية الديمقراطية

فإن اليسار "الفوضوي مغربيا" الرافض للتنظيم بدعاوي مختلف منها "انتظار الأداة الثورية" ومنها الرفض الذي يصل درجة الكراهية للتنظيم بالمفهوم اللينيني للكلمة (الفكر التصفوي) ومنه الذي يريد الاحتفاظ بمرجعية ماركسية بدون المساهمة التنظيمية في بناء الحزب (حزب الطبقة) ومنه القريب من أطروحة حزب النهج الديمقراطي والتردد في الانضمام بسبب بعض المواقف السياسية الغير مكتملة الوضوح، وهذه كلها تعبيرات تضع نفسها موضوعيا وعموما (رغم تعبيراتها المختلفة) في تناقض أو توازي (قد يكون مؤقتا وقد يطول لأسباب كثيرة ومعقدة ذاتية وموضوعية) مع أطروحة بناء الحزب الطبقي الذي يتطلب ليس فقط وجود قيادة بل وجود قيادة طبقية فكريا وتنظيميا لقيادة مهمة التغيير الثوري، وهي سيرورات تاريخية وفكرية ونضالية أممية بعيدة عن حاجة الفراشات(النخب المناضلة) إلى الإضاءة لفضائاتها الخاصة بمحاولة تبخيس العمل المنظم القائم (الترديد الممل لتشخيصات غير منتجة لا فكريا ولا سياسيا: أحزاب صغيرة – أشخاص قياديين غير مناسبين...)

إن اليسار الذي نتطلع إليه ونقدم مشروع أطروحته للنقاش وسط الماركسيين خصوصا وطلائع العمل النضالي الجماهيري الجذري ونريد أن يكون له وجودا

> **ليست المسألة في العمق مسألة نوايا صادقة أو غير صادقة في خدمة المشروع "اليساري" بل المسألة مسالة منهج في التفكير يضع الخلفية الذاتية أحيانا ثم يبحث لها عن مصوغات مقولاتية وهو منهج يتيه عن الخط الماركسي واللينيني في تشخيص الازمة وبالتالي في اقتراح البدائل المرتبطة بالممارسة الثورية والممارسة الثورية هي في المقام الأول إلتزام وممارسة تنظيمية.**

وازنا واستراتيجيا هو "حزب الطبقة العاملة وجماهير الكادحين" والحزب الجاذب للطبقات الحليفة، وهو حزب ضد التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الرأسمالية التبعية ويهدف الى تحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية بآفاق اشتراكية ثم شيوعية، ويساهم في النضال الأممي من أجل "بناء أممية ماركسية ولينينية شيوعية " والمساهمة في نضالات الشعوب المتضامنة ضد النظام الرأسمالي وانظمته السياسية وترسانته القانونية ومشاريعه المكرسة للمزيد من استغلال الطبقة العاملة واضطهاد الشعوب.

من هذا المنطلق فأزمة الأحزاب ليست تنظيمية في المقام الأول بل هي فكرية وسياسية رغم المظاهر، والتنظيم في كل الادبيات الماركسية يعكس الخط الفكري والسياسي.

كما أن الأزمة ليست أزمة ديمقراطية داخلية (–عقد المؤتمرات في وقتها – تجديد الهياكل التنظيمية – رفض فكرة الزعيم الخالد فكل الأحزاب المذكورة تنص قوانينها الأساسية على ولايتين للكاتب الوطني وتنص أدبياتها على تشجيع الشباب والنساء في هياكلها القيادية وإن بتفاوت عمليا)

كما أن بعض القيادات وخاصة النهج الديمقراطي لا تنقصه الجرأة والشجاعة في العديد من المواقف المكلفة والتي صمت حولها نخب ومثقفون أفراد متحررون من ثقل الالتزامات التنظيمية وغير ملتزمين بالحضور الميداني المكلف في العديد من المعارك الكبرى.

إن مستويات النقاش مختلفة نوعيا من خلال اختلاف الأهداف :

فإذا كان الهدف هو تقوية اليسار الماركسي واللينيني فإن طبيعة الأسئلة وإشكالاتها ستتمحور حول ما يلي:

– كيف نبني الحزب الطبقي للتغيير الثوري والجذري؟

– كيف نقوى الفكر الماركسي اللينيني وتموقعه في صفوف الطبقات المؤهلة للتغيير في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية وفي مرحلة الهجوم الكاسح للثقافة الليبرالية المتوحشة والقمع السياسي الاجتثاثي المتنوع، وسيادة التردد نحو الفكر الاشتراكي والشيوعي؟

– كيف نغير موازين القوة الطبقية لصالح الجماهير (طبقة عاملة وحلفائها الموضوعيين)؟

– كيف نجعل "النخبة المثقفة" الماركسية واللينينية في خدمة المشروع وليس في خدمة تفكيكه ؟

ما النداء المطلوب ولأي فئة نوجهه؟

إن المطلوب هو نداء للتفكير الجماعي حول الأسئلة التالية :

– هل مشروع التغيير يحتاج إلى حزب صارم موقفا وتربية ونضالا وإلتزاما، وما طبيعة هذا الحزب؟ أم يحتاج فقط إلى تغيير قياديين (زعماء) وربما عن طريق (طلب عروض !!) وليس عن طريق الديمقراطية الداخلية للتنظيمات الحزبية.

– إن هناك أطروحة ماركسية في الساحة تقول وتردد بأن الأزمة مرتبطة بغياب الحزب الطبقي (حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين) وهي أطروحة الحركة الماركسية –اللينينية في كل الازمان، وإذا كان ما كان من تكسير لحلم "بناء الحزب تحت نيران العدو" فإن المهمة مستمرة ولها قيادييها ومناضليها الميدانيين هذه المهمة التي ما يجب أن يتجند لها جميع الماركسيين واللينينيين الصادقين للجواب عن كيفية بناء هذا الحزب وأسسه النظرية والبرنامجية والتنظيمية (الخط الفكري – الخط السياسي – الخط التنظيمي– الخط التربوي) مستفيدين طبعا من تعثرات التجارب السابقة وغير متنكرين لصدقها ولشرعية المهمات.

– كذلك فإن مشروع الحزب في حاجة إلى جبهة ديمقراطية قوية ومتراصة وذات نفس استراتيجي فما هي عوائق بنائها؟

– إن الجواب عن أزمة اليسار تكون من خلال اقتراح البديل الفكري والسياسي والبرنامجي والتنظيمي وليس الاكتفاء بمنطق "التصوفويين"، ان المشاريع والاطروحات والأجوبة المقدمة من طرف احزاب اليسار المذكورة ليست مشاريع أفراد بل هي –مهما قيل عنها– مشاريع تنظيمات كاملة الأركان، ولن يتم هدم المشروع من خلال التشكيك في الأفراد!.

ملاحظة أخيرة : ليست المسألة في العمق مسألة نوايا صادقة أو غير صادقة في خدمة المشروع "اليساري" بل المسألة مسالة منهج في التفكير يضع الخلفية الذاتية أحيانا ثم يبحث لها عن مصوغات مقولاتية وهو منهج يتيه عن الخط الماركسي واللينيني في تشخيص الازمة وبالتالي في اقتراح البدائل المرتبطة بالممارسة الثورية والممارسة الثورية هي في المقام الأول إلتزام وممارسة تنظيمية.●

04/06/2021

حلقة جديدة في مسلسل تخريب المدرسة العمومية

الحسين لهناوي

تناولت عدة مواقع إخبارية، المدفوعة الثمن، العديد من الاستجوابات مع بعض التلاميذ الذين اجتازوا امتحانات البكالوريا لهذه السنة، موجهة إليهم أسئلة تهم مضامين الاختبار وسيره. والملاحظ أن هؤلاء التلاميذ تم انتقائهم بعناية وتزويدهم بأجوبة مغرضة تستهدف تسفيه التعليم العمومي ومن خلاله التحقير والتشهير و"بهدلة" المدرسة العمومية. وبقليل من التركيز، نستشف أن هذه الخطة تندرج ضمن الإستراتيجية أو الجريمة المتكاملة الأركان التي وضعت منذ بداية ثمانينات القرن الماضي خلال تطبيق برنامج التقويم الهيكلي، السيئ الذكر، الذي فرضه صندوق النقد الدولي. فمن أهم محاور هذا البرنامج، المحور الذي يعتبر التعليم قطاع رأسمالي يستوجب خوصصته وإخضاعه لعمليات الاستثمارات الرأسمالية وقانون العرض والطلب. فدور الدولة، حسب هذا البرنامج، يجب أن ينحصر في دعم التعليم الخصوصي وتشجيعه ليتوسع على حساب التعليم العمومي، في أفق تصفيته الشاملة، بالإضافة إلى سهرها على مراقبة القوانين التنافسية بين مختلف المستثمرين في هذا القطاع.

هذا التوجه يتطلب تهييئ المجتمع وجعله يتقبل "مزايا" التعليم الخصوصي، وبالتالي تقبله ضرب مجانية التعليم التي ضحى من أجلها الشعب المغربي إبان مقاومته للاستعمار. فالجماهير الشعبية التي عانت من الأمية المتفشية في صفوفها والفقر والتهميش المفروضين عليها من طرف الاستعمار بتواطؤ مع النظام المخزني، كانت تنظر إلى التعليم كوسيلة ورافعة أساسية من شأنها إنقاذ بنات وأبناء الشعب من هذه الظروف الحياتية التي عاشها تحت نير الاستعمار. فلا غرابة أن نساء ورجال التعليم، كانت لهم مكانة مرموقة داخل المجتمع، بصفتهم بناة أجيال المستقبل.

فإذا كان تقديم التشجيعات المادية من إعانات وتسهيل مساطر اقتناء العقارات لبناء المدارس الخصوصية وإعفاءات ضريبية وغيرها، هي في متناول النظام الطبقي، فإن إقناع الشعب بعدم فاعلية التعليم العمومي وفشل المدرسة العمومية، يتطلب نهج سياسة تدريجية هدفها التخريب المنهج لمنظومة التعليم العمومي. هذه الخطة ترتكز على الجوانب الأساسية التالية:

- في البداية تم استهداف نساء ورجال التعليم من خلال إطلاق حملات دعائية تشهيرية مغرضة تنعتهم بعديمي الضمير، وأن همهم واهتمامهم يكمنان في جمع المال عبر إعطائهم دروسا خصوصية مؤدى عنها، وبسبب هذه الدعاية تراجعت، مكانتهم الاعتبارية في المجتمع بشكل فظيع. فخلال عقدي الستينات والسبعينات كان نساء ورجال التعليم يتمتعون باحترام المجتمع، كيف لا وهم من يتكلفون بإعداد أجيال الغد الذين سيسهرون على تقدم البلاد وازدهارها.

- التغييرات العديدة والمسترسلة لمضامين المقررات والمناهج المدرسية، قصد إفراغها من أي محتوى نقدي وحشوها بالخرافات والحكايات. كما تم التلاعب في اعتماد لغة التدريس في المواد العلمية من الفرنسية إلى العربية في الثانويات مع الاحتفاظ بالفرنسية في التعليم العالي، هذا الارتباك ينعكس سلبا على استيعاب الطلبة للمقررات التعليمية الجامعية.

- الجانب الخطير، هو إلهاء الشعب، وجعله في حالة انتظار دائم، ولهذا الغرض، تم خلق العديد من اللجان والمناظرات والبرامج، التي تتشابه فيما بينها وتهدف، في نهاية المطاف، إلى التصفية التدريجية للمدرسة العمومية. ومن باب التذكير، ندرج عدد الهياكل التي أنيط بها إصلاح التعليم وكذا تواريخها المتقاربة، مما يفيد عدم الاهتمام بالتقييمات ومبتغى مقاصدها الحقيقية:

- اللجنة الرسمية لإصلاح التعليم: 1957
- اللجنة العليا لإصلاح التعليم: 1958
- مناظرة المعمورة:1964
- مشروع إصلاح التعليم مناظرة افران: 1980
- اللجنة المختصة بقضايا التعليم: 1994
- الميثاق الوطني للتربية و التكوين: 1999 – 2009
- البرنامج ألاستعجالي: 2009 – 2012
- الرؤية الإستراتيجية : 2015 – 2030

بموازاة هذه السياسة الإلهائية، يتم دعم التعليم الخصوصي عبر إعفائه من الضرائب ومنحه التسهيلات في القروض إلى غير ذلك من التشجيعات السخية، بحيث عرف التعليم الخصوصي، بأسلاكه الثلاثة الابتدائي والإعدادي والتأهيلي تطورا كبيرا. لقد عرف صعودا كبيرا من نسبة لا تتعدى 7 في المائة، من مجموع الأسلاك الثلاثة، خلال سنة 2008 ليصل إلى نسبة 14.5 في المائة خلال سنة 2019. أما عدد المدارس الخصوصية خلال نفس الفترة فقد انتقل من 2399 وحدة إلى 5828، أي بارتفاع 143 في المائة. عدد التلاميذ في الأسلاك الثلاثة انتقل بدوره من 447550 خلال سنة 2008 إلى 1.04 مليون تلميذ وتلميذة خلال سنة 2019، بنسبة 43 في المائة، مقابل فقط 10.8 في المائة بالنسبة للتعليم العمومي، في نفس الفترة وبالنسبة للمستويات الثلاثة.

خلال الموسم الدراسي 2016، اعتبرت الدولة أن الظروف مواتية لتطبيق التشغيل بالعقدة في قطاع التعليم، مستغلة تزايد أعداد المعطلين، سنة بعد أخرى، الذين يلجون سوق الشغل ويبحثون عن فرصة للتشغيل، بما فيهم الحاصلين على الشواهد العليا في مختلف التخصصات. وتهدف هذه الخطة إلى إعداد يد عاملة مكونة في ما سمي بمراكز التكوين على مهن التعليم، لتكون رهن إشارة لوبيات التعليم الخصوصي بأجور زهيدة. في نفس التوجه يتم إفراغ المدارس الابتدائية من تلاميذها وتوجيههم إلى أحياء بعيدة عن مساكنهم قصد تفويتها إلى القطاع الخصوصي.

إن رد الاعتبار للمدرسة العمومية وحق بنات وأبناء الشعب المغربي في تعليم مجاني علماني وموحد، هو في نفس السياق رد الاعتبار للوظيفة العمومية كمرفق عمومي، يسعى النظام التبعي إلى تصفيته ليحل محله سياسة التشغيل بالعقدة وهو ما يعني تعميم الهشاشة في الشغل على كافة القطاعات وعلى رأسها قطاع التعليم، الذي يعد الركيزة الأساسية في تقدم الشعوب والأمم. تشكل نضالات تنسيقية الأستاذات والأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، إحدى الأعمدة الرئيسية التي من واجب الشعب أن ينخرط فيها، عبر تنظيماته السياسية والنقابية والجمعوية، حماية لهذا القطاع الحيوي.●

إن رد الاعتبار للمدرسة العمومية وحق بنات وأبناء الشعب المغربي في تعليم مجاني علماني وموحد، هو في نفس السياق رد الاعتبار للوظيفة العمومية كمرفق عمومي، يسعى النظام التبعي إلى تصفيته ليحل محله سياسة التشغيل بالعقدة وهو ما يعني تعميم الهشاشة في الشغل على كافة القطاعات وعلى رأسها قطاع التعليم، الذي يعد الركيزة الأساسية في تقدم الشعوب والأمم.

في الحاجة لحزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين

منذ تأسيسه يقوم النهج الديمقراطي بأدوار هامة ومتفردة في كل واجهات الصراع الطبقي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وكان حاضرا ومؤثرا في النضالات والمعارك التي عرفها المغرب خلال هذه الفترة، وعلى رأسها حركة 20 فبراير المجيدة التي شكلت لحظة تحول عميق في المجتمع؛ ولم يكن تواجده محصورا في المحطات النضالية الاجتماعية والسياسية بل ظل يساهم في تطوير الفكر السياسي وإغنائه بتقديم أطروحات واجتهادات نظرية أصيلة؛ مما ساعده على توسيع تواجده وتأثيره في مختلف الواجهات السياسية والنقابية والحقوقية والنسائية والشبابية والإعلامية. وكان بروز النهج لافتا في المحطات الانتخابية لما أظهره مناضلات ومناضلو النهج الديمقراطي من صلابة في مواجهة القمع المخزني ولما حققه موقف المقاطعة من تجاوب جماهيري وتأكيد على فقدان الثقة في مؤسسات المخزن.

مكنت الاجتهادات النظرية وكفاحية المناضلات والمناضلين من جعل النهج الديمقراطي فاعلا أساسيا وسط تنظيمات اليسار على الصعيد الدولي وفي مختلف القارات؛ ويلعب عمله في هذه الواجهة أدوارا هامة في دعم القضايا الأممية وفي دعم نضال شعبنا.

واستطاع النهج الديمقراطي رغم ظروف الحصار والقمع الالتزام باحترام قوانينه في تنظيم كل المحطات التنظيمية خلال المدد المحددة لها، وكانت تتحول إلى لحظات للتفكير والاجتهاد وإبداع الأجوبة على الأسئلة التي تنتصب أمام اليسار. وهكذا فقد وضعت أطروحات المؤتمر الوطني الرابع للنهج الديمقراطي أهدافا واضحة ومدققة لنضاله خلال الفترة الراهنة وعلى رأسها تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

في ملف هذا العدد نقف عند سؤال الإعلان عن تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين، لتسليط الضوء على الأهمية التي يكتسيها تأسيس هذا التنظيم بالمغرب اليوم؛ وكذا عن المستلزمات وطبيعة السيرورة التي تتطلبها عملية البناء ما بعد المؤتمر الخامس؟

بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين سيرورة تاريخية متواصلة تفرض وحدة الماركسيين/ات وانغراسهم وسط العمال والكادحين

جمال براجع

عندما قرر النهج الديمقراطي في مؤتمره الوطني الرابع المنعقد في سنة 2016 الإعلان عن حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين في مؤتمره الوطني الخامس فليس من باب الإرادوية أو الطوباوية، كما قد يعتقد البعض، بل إدراكا منه للضرورة التاريخية والسياسية لهذا الإعلان والتي تفرضها التحديات والشروط الملموسة للصراع الطبقي بالمغرب بين الكتلة الطبقية السائدة من جهة والطبقة العاملة والجماهير الشعبية الكادحة من جهة أخرى والتي من المفروض أن تمتلك أدواتها المنظمة لخوض هذا الصراع وفي مقدمتها أداتها السياسية المستقلة.

في ضرورة الإعلان عن حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين

إن قرار الإعلان عن حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين ليس نتيجة رغبة ذاتية نابعة من تأمل نظري مثالي مفارق للواقع لنخبة مثقفة منفصلة عن الصراع الطبقي، بل هو نتيجة وعي النهج الديمقراطي بالضرورة الموضوعية الآنية لهذا الإعلان، بناء على التحليل الملموس لواقع هذا الصراع وتطوراته وتراكماته، ولمتطلبات الإجابة عن تحدياته من موقع المصالح الفعلية للطبقة العاملة والجماهير الشعبية في التغيير. بمعنى آخر، تمليه الشروط الموضوعية لهذا الصراع، وما يفرضه حل تناقضاته من توفير الأداة الثورية للطبقة العاملة وحلفاءها.

إن تفاقم الأزمة العميقة لنظام الرأسمالية التبعية ببلادنا، في ارتباط بالأزمة العامة للرأسمالية، يقود شيئا فشيئا نحو توفير شروط الأزمة الثورية. فهذا النظام وصل إلى مستوى غير مسبوق من الركود الاقتصادي وانسدت أمامه آفاق التراكم الداخلي بسبب الضعف الكبير للرأسمال المنتج وسيادة الرأسمال الريعي الاحتكاري والمضارباتي، واحتكار المافيا المخزنية لسلطة القرار الاقتصادي وتوظيفها في خدمة هذا الرأسمال الطفيلي والرأسمال الأجنبي. الشيء الذي ترتبت عنه نتائج وخيمة على الفئات غير الاحتكارية من البرجوازية نفسها، بالإضافة إلى الشرائح الواسعة من الطبقات والفئات الوسطى. ولعل من أبرز مظاهر تلك النتائج هو إفلاس أكثر من 20 ألف مقاولة متوسطة وصغيرة منذ سنة 2014، وانحدار الكثير من أصحابها إلى القاع الاجتماعي إلى جانب الجماهير الكادحة، وخاصة منذ انتشار جائحة كورونا التي عمقت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

إن انعكاسات هذه الأزمة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة كانت كارثية بكل المقاييس، من توسع لدائرة البطالة والهشاشة والفقر حيث فقد ملايين العمال والكادحين موارد رزقهم، وألقي بهم في مستنقع الفقر والبؤس (أكثر من 22 مليون مغربي يعانون من الفقر) وتركتهم الدولة لوحدهم في مواجهة مصيرهم المجهول، مما زاد من منسوب استياءهم وسخطهم على النظام القائم ورموزه وانخراط جزء هام من العمال والكادحين في النضال من أجل مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية ومنها الحق في الشغل والعدالة الاجتماعية.

فالعمال والكادحون وحتى الفئات المتوسطة فقدوا ثقتهم في الدولة المخزنية بسبب انحيازها الكلي إلى جانب البرجوازية الطفيلية واستمرارها في تطبيق سياسة التقشف وضرب الاستقرار في الشغل وتفكيك الوظيفة العمومية والتخلص من الخدمات الاجتماعية العمومية. واخذوا يعبرون عن ذلك عبر الاحتجاجات والنضالات وعبر وسائل التواصل الاجتماعي... وفي خضم ذلك بدأ سؤال البديل يطرح نفسه بإلحاح للخروج من هذه الأوضاع المتأزمة، وخصوصا مع فقدان الثقة في المؤسسات والأحزاب المخزنية والممخزنة والبروقراطيات النقابية، وفشل المشاريع التنموية المخزنية، ومع تطور وعي الطبقة العاملة والجماهير الكادحة في خضم تطور وتوسع النضالات العمالية والحركات الشعبية المختلفة منذ انطلاق حركة 20 فبراير.

وفي المقابل ليس لدى الدولة المخزنية ما تعطيه للطبقة العاملة والشعب بسبب العجز البنيوي للمالية العمومية وضعف الاستثمار وإغراق البلاد في المديونية التي تجاوزت قيمتها الناتج الداخلي الإجمالي، والتي لا سبيل لتسديدها سوى المزيد من المديونية، مما سيزيد من رهن بلادنا للدوائر المالية الامبريالية. ولن تستطيع أكذوبة "النموذج التنموي الجديد" إقناع الجماهير بإمكانية إخراجها من الأزمة وتحسين أوضاعها لأنها أصبحت تدرك بخبرتها زيف مثل هذه الأكاذيب والشعارات المضللة. وبالتالي لم يعد لهذه الدولة من سبيل لمواجهة هذا الواقع سوى المزيد من تشديد المقاربة القمعية ضد النضالات والاحتجاجات العمالية والشعبية. هذه المقاربة التي تعمقت أكثر مع تركز سلطة القرار السياسي في الدائرة الأمنية المخابراتية وما نتج عن ذلك من بولسة الدولة والتحكم في تفاصيل الحياة السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية...

-

تابع في ص 8

تتمة مقال: بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين سيرورة تاريخية

إن هذه الصورة العامة لواقع الأزمة العميقة والشاملة لنظام الرأسمالية التبعية ببلادنا والعجز البنيوي للدولة المخزنية عن إيجاد حلول لها وتنامي السخط الشعبي والنضالات العمالية والشعبية، تؤكد وبالملموس الحاجة الضرورية والملحة لتوفير الشرط الذاتي المتمثل في بناء حزب الطبقة العاملة والجماهير الشعبية الكادحة لتنظيمها وقيادتها في الصراع ضد الكتلة الطبقية السائدة ونظامها المخزني.

بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين سيرورة متواصلة

إن عملية بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين في المغرب هي سيرورة تاريخية تمتد جذورها إلى أواخر الستينيات وبداية السبعينيات مع ظهور الحركة الماركسية اللينينية، واستمرت من نشأة النهج الديمقراطي الذي حقق تراكمات وانجازات فكرية وسياسية وتنظيمية ونضالية غنية وملموسة على طريق تحقيق هذا الهدف، مكنته من أن يصبح قوة سياسية وازنة وسط اليسار لها حضور متميز على المستوى الحقوقي والنقابي وعلى مستوى المبادرات السياسية الوحدوية، مما مكنها من تحقيق إشعاع سياسي وفكري لا باس به. كما تمكن في إطار هذه السيرورة من اقتحام الطبقة العاملة واستقطاب طلائع عمالية شكلت أساس بناء وهيكلة قطاعه العمالي وتوسيعه رغم الإكراهات الموضوعية الكثيرة والصعبة. وجعل من مهمة الإعلان عن تأسيس الحزب موضوعا معروضا للتداول والنقاش في الساحة السياسية والفكرية اليسارية، ساعده على ذلك استثمار الوسائل الرقمية والوسائط الاجتماعية.

أكيد أن سيرورة البناء ستبقى مستمرة بعد الإعلان عن تأسيس حزب الطبقية العاملة وعموم الكادحين. بل أنها ستكون أصعب وأكثر تعقيدا بالنظر للطبيعة القمعية للنظام المخزني الذي يدرك جيدا خطورة تملك الطبقة العاملة والجماهير الشعبية لأداتها السياسية المستقلة على استمرار السيطرة الطبقية للكتلة الطبقية السائدة، وبالنظر أيضا للطبيعة الطفيلية المتوحشة لهذه الكتلة الطبقية وهجومها على التنظيم النقابي للعمال/ات، مستغلة في ذلك الفائض الهائل لقوة العمل المعطلة في ظل تعمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وتواطؤ واصطفاف الدولة الدولة المخزنية إلى جانبه، وتواطؤ البروقراطيات النقابية معها ضدا على مصلحة العمال/ات في إطار نهج سياسة التعاون الطبقي للاستفادة من الامتيازات الخاصة. بالإضافة إلى انتشار أفكار ليبرالية لدى بعض أوساط اليسار لا تؤمن بالدور التاريخي للطبقة العاملة كقائدة للتغيير، وتطرح ما يسمى بالمجتمع المدني والحركات الاجتماعية كبديل. هذا من جهة، ومن جهة أخرى انتشارفكر فوضوي يسراوي يقدس العفوية وينبذ التنظيم.

ورغم هذه الظروف الصعبة والمعقدة فإنها تحبل بمؤشرات ايجابية تشكل قاعدة هامة لمشروع بناء الحزب إذا ما تم حسن استثمارها منها:

- التطور الملحوظ والمتواصل للوعي العمالي والشعبي الناتج عن التجارب النضالية الميدانية، وانتشار استعمال وسائل التواصل الاجتماعي، والتحولات العميقة في بنية الطبقة العاملة ومنها على الخصوص انخراط أجيال جديدة في سوق الشغل ذات مستوى تعليمي ومعرفي وتقني مرتفع.

- انخراط فئات واسعة من الطبقة العاملة والجماهير الشعبية في النضالات الميدانية، ولجوءها إلى تنظيم صفوفها للدفاع عن مكتسباتها والمطالبة بحقوقها، وفرز قيادات ميدانية معظمها من الشباب تتميز بالجرأة والحركية وتحضى بالثقة الشعبية وذات مستوى تعليمي مهم. العديد منها له توجهات يسارية وديمقراطية (الريف- جرادة- بني تجيت...).

- وجود نواة سياسية وفكرية وتنظيمية ماركسية تحمل مشروع بناء الحزب وتقود بكل جد وحرص عملية البناء هذه استنادا إلى تصور وخطة مدروسة وهادفة، تمكنت عبرها من إنجاز تراكمات هامة في الإعداد للإعلان عن الحزب، ونقصد بها النهج الديمقراطي.

- وجود محيط واسع من الماركسيين/ات معظمهم/هن، يتواجدون في مختلف واجهات ومجالات الصراع الطبقي، إلا أن معظمهم/هن غيرمنظم سياسيا، مما يجعل حصيلة تضحياتهم/ن ضعيفة في تطور الصراع الطبقي من موقع الطبقة العاملة والجماهير الشعبية.

- وجود يساري مهم ومؤثر في الإطارات الجماهيرية النقابية والحقوقية والجمعوية وضمنه النهج الديمقراطي.

فما العمل إذن للاستثمار الأفضل لهذه المعطيات الإيجابية بما يخدم مشروع حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

- المزيد من التحام وتجذر الماركسيين/ات وفي مقدمتهم النهج الديمقراطي وسط الطبقة العاملة والجماهير الكادحة من خلال التواصل معها ميدانيا في مواقع تواجدها (مواقع الإنتاج والأحياء الشعبية)، وعبر تنظيماتها المختلفة وخصوصا النقابية، وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، والمساهمة في تأطيرها وبناء تنظيماتها النضالية المستقلة، ونشر الفكر الاشتراكي وسطها، والمشاركة في نضالاتها ودعمها والتعريف بها، وفضح كل أشكال القمع والحصار والتشويه التي تتعرض لها. ومن شأن هذا أن يعيد للطبقة العاملة والجماهير الكادحة الثقة في العمل النقابي والسياسي، وبالتالي الثقة في نفسها وقدرتها على النضال من أجل تحقيق مطالبها وتحرير نفسها. وفي هذا الإطار يجب إعطاء الأهمية الضرورية لتأطير النساء والشباب الذين أبانوا عن ريادتهم/ن وقدراتهم/ن وانخراطهم/ن الكبير في النضالات العمالية والحراكات الشعبية.

- تكثيف حملات التعريف بمشروع حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين وسط الطبقة العاملة والجماهير الشعبية إما مباشرة عبر التواصل الميداني أو عبر النقابات والتنظيمات الجماهيرية أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي والندوات الرقمية لإقناعها بتبنيه وبالانخراط فيه وخصوصا عناصرها الطلائعية.

- العمل الدؤوب والمتواصل من أجل توحيد الماركسيين/ات المغاربة حول مشروع بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، من خلال الاستمرار في النقاش الفكري والسياسي معهم/هن حول قضايا التغيير الثوري ببلادنا لإقناعهم بالانخراط في المشروع على قاعدة الوضوح الفكري والسياسي.

- النضال من أجل دمقرطة العمل النقابي وجعله رافعة أساسية لبناء الحزب المنشود. وهذا يتطلب من المناضلين/ات الماركسيين/ات النقابيين/ات الارتباط اليومي بالعمال/ات ونشر الوعي النقابي الديمقراطي التقدمي وسطهم ودعمهم في نضالاتهم في الدفاع عن مكتسباتهم وحقوقهم وتشجيعهم على تحمل المسؤولية النقابية.

- نشر الفكر العلمي العقلاني التنويري وسط المجتمع ومواجهة الفكر البرجوازي الرجعي بمختلف أوجهه وفضح مظاهره وخلفياته وانعكاساته الخطيرة في تكريس الأوضاع السائدة وإعادة إنتاجها بما يخدم تكريس سيطرة الكتلة الطبقية السائدة ونظام الرأسمالية التبعية السائدة ببلادنا.

إن بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين هو سيرورة تاريخية يتمفصل فيها ما هو ذاتي بما هو موضوعي في معمعان الصراع الطبقي. وبالتالي فهو سيرورة متواصلة تتطلب النضال الدؤوب والصبور تنصهر فيه إرادات وقوى وتضحيات جميع الماركسيين/ات المقتنعين/ات بضرورة وراهنية إنجاز هذا المشروع العظيم لقيادة التغيير الثوري ببلادنا وإنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية في أفق الاشتراكية.

خلاصة

إن بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين هو سيرورة تاريخية يتمفصل فيها ما هو ذاتي بما هو موضوعي في معمعان الصراع الطبقي. وبالتالي فهو سيرورة متواصلة تتطلب النضال الدؤوب والصبور تنصهر فيه إرادات وقوى وتضحيات جميع الماركسيين/ات المقتنعين/ات بضرورة وراهنية إنجاز هذا المشروع العظيم لقيادة التغيير الثوري ببلادنا وإنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية في أفق الاشتراكية.●

إعلان حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين ضرورة تاريخية ومهمة آنية

محمد بلعتيق

عادت الطبقة العاملة لتحتل واجهة الصراع ضد الرأسمالية مع استفحال أوضاعها، واحتداد أزمات النظام الرأسمالي، وانكشاف عدم قدرة الحركات الاجتماعية الجديدة على قيادة النضال ضد الرأسمالية وتشكيل بديل للحركة العمالية؛ وفضحت جائحة كوفيد19- توحش النظام الرأسمالي ومكامن ضعفه أمام الكوارث، بينما ظهرت قوة الطبقة العاملة خاصة وأنها كانت في الصفوف الأمامية المواجهة لفيروس كورونا المستجد؛ إن الحديث عن الطبقة العاملة وأوضاعها يفضي بالضرورة إلى تناول موضوع حزبها المستقل؛ وإذا كانت معطيات الواقع تبين بجلاء أهمية هذا الموضوع، فإن استعداد النهج الديمقراطي للإعلان عن حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين في مؤتمره الخامس يضفي صبغة خاصة على هذا النقاش و يربطه أكثر بالممارسة العملية.

تردي الأوضاع الحالية للطبقة العاملة:

جاءت جائحة كوفيد19- لتؤكد من جديد توحش الرأسمالية، وتكشف ورق التوت عن عورتها، وتعري عجزها عن حل مشاكل البشرية وتحولت إلى حالة من التوحش تحولت فيها الدولة الرأسمالية إلى ما يشبه قطاع طرق للسطو على المواد الخاصة بمواجهة الفيروس، وغامرت البورجوازية بالعاملات والعمال من أجل استمرار الإنتاج وتحقيق الأرباح على حساب الأرواح. وأصبح تشريح الرأسمالية الذي كان الماركسيون يقدمونه واضحا للعيان؛ وأدت البشرية أثمانا باهظة لهذا الانحطاط الرأسمالي وللتدخلات الامبريالية لتركيع الشعوب والسطو على خيراتها؛ وكانت الطبقة العاملة أكبر الضحايا لهذا الوباء ولضعف النظام الرأسمالي في مواجهته، ولاستغلال البورجوازية للظرفية بشكل انتهازي لإشباع جشعها، وتكثيف وتسريع الهجوم على حقوق ومكتسبات العاملات والعمال وعموم الكادحات والكادحين.

إن جائحة كوفيد19- لم تخلق الأزمة الحالية للرأسمالية بل عمقتها فقط؛ وتظل الأزمات المتواترة للرأسمالية مرتبطة بطبيعة نمط إنتاجها، وعدم قدرته على مسايرة تطور قوى الإنتاج.

وإذا كانت هذه حالة الوضع على الصعيد العالمي، فإن ذلك قد خلف انعكاسات مباشرة، وأكثر حدة، على الصعيد المحلي وخاصة على العاملات والعمال وعموم الفئات الشعبية، نظرا لطبيعة الرأسمالية التبعية الجاثمة على المغرب.

لقد انضافت التداعيات الكارثية للجائحة على أوضاع العاملات والعمال لتعمق من المآسي التي كانت تفرضها عليهم الرأسمالية قبل الوباء؛ ولعل من أهم سمات الأوضاع التي أصبحت تعيشها الطبقة العاملة المغربية ما يلي:

- انعكاسات الأزمات المتواترة والمتنوعة للرأسمالية في المركز على الوضع المحلي المطبوع بالاستبداد والفساد والريع؛
- تفاقم استغلال الكتلة الطبقية السائدة للطبقة العاملة؛
- غياب الحزب المستقل للطبقة العاملة، مما يضعف قدرتها على الدفاع عن مصالحها الآنية والاستراتيجية.
- تخلي الدولة عن دعم الأجراء لمواجهة تداعيات الوباء بعد محاولات أوى محتشمة، وتراجع التشغيل وتسريح واسع للعمال وتقليص الأجور وخنق الحريات العامة والحريات والحقوق النقابية، والعمل على تمرير قوانين اجتماعية تراجعية ومجحفة في حق العمال والمستخدمين والموظفين؛
- تشتت وضعف الحركة النقابية المغربية، وضعف نسبة التنقيب، وقبول تحييد الطبقة العاملة من الصراع السياسي، واستبعاد البعد الطبقي على مستوى الخطاب والممارسة، في العمل النقابي؛
- استغلال تداعيات جائحة كوفيد19- للرفع من وتيرة الهجوم على حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة ولفرض المزيد من الدعم والتسهيلات وأرباح المقاولات؛ بينما رفعت الباطرونا من سقف مطالبها وتتلقى استجابة كاملة من الدولة المخزنية.

لماذا اشتراط قيادة الطبقة العاملة لنجاح التغيير؟

إن الطبقتين الجوهريتين في المجتمع الرأسمالي هما البورجوازية والطبقة العاملة؛ وتعيش الأولى من فائض القيمة الذي تنتجه الثانية وذلك من خلال شراء قوة عملها؛ وتناور البورجوازية من أجل استمرار هذا الاستغلال وتطوير رأسمالها؛ بينما تصارع الطبقة العاملة من أجل القضاء على هذا الاستغلال، وإنهاء استلاب فائض القيمة الذي تنتجه. إن التجاوز الثوري للرأسمالية يبقى مرهونا بقيادة الطبقة العاملة له؛ والفقرة التالية من البيان الشيوعي واضحة في هذا الباب "ومن بين جميع الطبقات التي تقف الآن معارضة للبورجوازية تمثل البروليتاريا وحدها الطبقة الثورية حقا. إن الطبقات الأخرى تنهار وتهلك مع نموّ الصناعة الكبيرة، بينما البروليتاريا هي النِتاجُ الأكثر أصالة لها."؛ ويضيف البيان "وإلى حدّ الآن كانت كل الحركات التاريخية تنجزها أقليات أو لصالح أقليات أمّا حركة البروليتاريا فهي الحركة القائمة بذاتها للأغلبية الواسعة لصالح الأغلبية الواسعة. والبروليتاريا، الطبقة السفلى من المجتمع الحالي، لا يمكنها أن تنهض وتقف على قدميها دون أن تقوّض كلّ البنية الفوقية للشرائح التي تؤلّف المجتمع الرسمي.".

وقد انفضحت كل الرهانات والمناورات لإبعاد الطبقة العاملة عن القيام بدورها التاريخي بمبررات واهية، كقلة عددها، أو ضعفها، أو تطور علاقات الإنتاج وانعكاس ذلك على مفهوم العامل، أو فشل تجارب الاشتراكية؛ إن الطبقة العاملة هي الطبقة الأكثر ثورية لأنها هي الطبقة المنتجة للخيرات، وهي الوحيدة القادرة على الذهاب بالثورة إلى هدفها، وإنهاء الاستغلال الرأسمالي، والقضاء على وجود الطبقات في المجتمع، وبناء الاشتراكية، نظرا لطبيعة موقعها في علاقات الإنتاج وبحكم الخبرات والقدرات التنظيمية التي تراكمها في العمل؛ أما باقي الطبقات فمعروفة بتذبذبها وبمحدودية أدوارها في نمط الإنتاج الرأسمالي. إن الطبقة العاملة هي أداة التاريخ لتحقيق القطع الثوري مع نمط الإنتاج الرأسمالي والانتقال إلى نمط إنتاج خال من الطبقات.

رغم تعدد الأطراف والمحاولات الداعية إلى تقزيم دور الطبقة العاملة فإن مصيرها الفشل، لأنها لن تجد بديلا لها قادرا على القضاء على الاستغلال الرأسمالي وبناء مجتمع خال من الطبقات؛ ومهما كانت أفعالها وأقوالها فإنها تتموقع في خندق الدفاع عن بقاء الرأسمالية.

لماذا حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين؟

بما أن الصراع الطبقي هو محرك التاريخ فإن كل طبقة تعمل على بناء أدواتها لخوض هذا الصراع والدفاع عن مصالحها؛ ومنذ ظهور المجتمع الرأسمالي والطبقة العاملة تطور في أدواتها حسب حاجتها ومتطلبات معاركها مع البورجوازية: التعاونية، النقابة، الاتحاد، الحزب، الأممية...وراكمت الطبقة العاملة تجارب كبيرة في هذا المجال ولم يتوقف إبداعها لأشكال تنمي قدرتها على خوض الصراع الطبقي في واجهاته الاقتصادية والأيديولوجية والسياسية.

إن الدافع لانخراط عموم الكادحات والكادحين في ح.ط.ع.ع.ك هو تلاقي المصالح والإقتناع بضرورة التجاوز الثوري للرأسمالية؛ والمقصود بعموم الكادحات والكادحين الفلاحين الفقراء وكادحات وكادحي الأحياء الشعبية أي الأشخاص الذين يزاولون مهن الفقر.

تأسيس أو بناء أو إعلان ح.ط.ع.ع.ك:

إن توضيح الفرق بين بناء وإعلان حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين أمر ضروري لتجاوز الخلط بينهما ولتسهيل التواصل في هذا الموضوع. إن ضرورة الحزب المستقل للطبقة العاملة كانت شعارا لكل الماركسيين/ات المغاربة وظلت هي المهمة المركزية لهم/هن، وبالتالي فإن مهمة البناء مستمرة في الزمن ولن تتم في لحظة محددة؛ بينما عملية الإعلان عن الحزب محددة في التاريخ؛ وعليه تعتبر عملية الإعلان جزء من عملية البناء ولحظة من لحظاته وليست خاتمة له؛ وكلاهما نقطة التقاء أو خط مشترك لتجارب الطبقة العاملة واجتهادات الماركسيات والماركسيين.

> **إن توضيح الفرق بين بناء وإعلان حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين أمر ضروري لتجاوز الخلط بينهما ولتسهيل التواصل في هذا الموضوع. إن ضرورة الحزب المستقل للطبقة العاملة كانت شعارا لكل الماركسيين/ات المغاربة وظلت هي المهمة المركزية لهم/هن، وبالتالي فإن مهمة البناء مستمرة في الزمن ولن تتم في لحظة محددة؛ بينما عملية الإعلان عن الحزب محددة في التاريخ؛ وعليه تعتبر عملية الإعلان جزء من عملية البناء ولحظة من لحظاته وليست خاتمة له؛ وكلاهما نقطة التقاء أو خط مشترك لتجارب الطبقة العاملة واجتهادات الماركسيات والماركسيين.**

إعلان ح.ط.ع.ع.ك ضرورة تاريخية وموضوعية ومهمة آنية:

إن القراءة الماركسية لأوضاع الطبقة العاملة في علاقتها بسؤال الحزب تبين لنا ما يلي :

- الطبقة العاملة هي الطبقة الوحيدة القادرة على تجاوز نمط الإنتاج الرأسمالي وبناء مجتمع خال من استغلال الإنسان للإنسان ومن الطبقات؛
- احتداد أزمات الرأسمالية وتكثيف استغلالها للطبقة العاملة وللدول التابعة لتوفير الأرباح اللازمة لتمكينها من تجاوز أزماتها؛ يدفعها إلى مزيد من الهجوم على مكتسبات العاملات والعمال وعلى الخدمات العمومية وإلى المزيد من الخوصصة؛
- تأكيد السيرورات على أنها مهما قدمت من تضحيات ومهما حققت من نجاحات ومهما أسقطت من أنظمة فإن الطبقة البورجوازية تظل هي الحاكمة عن طريق الأحزاب أو الجيش ويرجع ذلك إلى غياب الطبقة العاملة عن قيادة هذه السيرورة الثورية؛ إن إنجاز مهام التحرر والديمقراطية والاشتراكية رهين بقيادة الطبقة العاملة للتغيير. إن سقف منجزات هذه السيرورات الثورية محكوم بالطبقات المشاركة فيها وفي قيادتها؛ وتبقى الطبقة العاملة هي الوحيدة القادرة على الإطاحة بالبورجوازية وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية ذات الأفق الاشتراكي؛
- ضعف مردودية الحراكات والاحتجاجات الشعبية والنضالات العمالية في المغرب رغم توسعها وتنوعها، وتمادي النظام المخزني في سياسته المعادية لمصالح الطبقة العاملة وكل الفئات الشعبية؛ وسبب ذلك هو تشتتها وغياب قيادة الطبقة العاملة وحزبها المستقل؛
- تراكم تجارب وخبرات كثيرة حول حزب الطبقة العاملة بداية من الحزب الشيوعي والحركة الماركسية اللينينية والنهج الديمقراطي ومختلف التنظيمات والمجموعات اليسارية، وتشكل القناعة لدى نسبة كبيرة من الماركسيات والماركسيين باستحالة الإستمرار في حالة الانتظار وضرورة المبادرة إلى إعلان ح.ط.ع.ع.ك آنيا، على أن تتواصل عملية بنائه وتقويته مستقبلا.

نستخلص مما سبق أن إعلان حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين ضرورة تاريخية وموضوعية وهو أيضا مهمة آنية لا تقبل التأجيل وعلى طلائع العمال والماركسيات والماركسيين المغاربة تحمل مسؤولياتهم في إنجاز هذه المهمة.●

الدار البيضاء: 12 يونيو 2021

الهشاشة في الشغل بين القوانين الرأسمالية والواقع الأشد بؤسا

عبد الله غميمط

يعتبر الشغل حقا من أهم حقوق الانسان، بل يأتي مباشرة بعد الحق في الحياة .

ويبقى للعمل في المنظومة الشغلية معنى خاص، حيث يمكن تعريفه بالجهد البدني أو العقلي الذي يبذله العامل بمقتضى اتفاق مع المشغل.

ومنذ عقود زمنية خلت احتل الحق في العمل الصدراة في الملفات المطلبية للمنظمات النقابية، حيث ارتقى إلى مصاف الحقوق الدستورية، بل إلى مستوى الحق الدولي من خلال إصدار الاعلانات والمواثيق الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

وإذا كانت التشريعات الدولية والمحلية قد نصت على الحق في التشغيل واعتبرته من الحقوق الأساسية، فإنه في واقع سيادة الاقتصاد اللبيرالي والسياسات الشغلية المرتبطة به، يبدو أن هذا الحق يقابله عدم التزام الدولة أو المشغل .

وفي سياق إخضاع سياسة التشغيل لمتطلبات النظام الرأسمالي ومصالحه، عملت الدولة المغربية على تكييف التشريع الشغلي لذات الهدف، فخلقت أجهزة وساطة في التشغيل منذ 1921، قبل صدور مدونة الشغل واحتركت دورها عن طريق مكاتب التشغيل العمومية ، وجعلت خدماتها مجانية . وبعدها رخصت لبعض مكاتب التشغيل لممارسة مهام الوساطة بمقابل في المجال الفني استنادا لظهير 30يونيو 1945، مع تقييدها بنسبة مئوية ترتفع تبعا لمدة العمل .

كما أجاز المشرع للصحافة بالقيام بدور الوساطة وفق ظهير 07 مايو 1940.

كما تم إحداث المجلس الأعلى لليد العاملة تبعا للمرسوم الملكي بتاريخ 14 غشت 1967، يعهد له إبداء الرأي في قضايا التشغيل على المستوى الوطني، واللجان المحلية لليد العاملة والتي كانت مهامها منحصرة في حدود الاختصاص المحلي التابع للعمالة أو الإقليم .

وفي سنة 1993 تم إحداث مراكز الإرشاد والتوجيه من أجل التشغيل أو ما كان يعرف ب ciopes مؤسسات عمومية تابعة لوزارة التشغيل .

وفي ظل تواطؤ الدولة مع الرأسمال، تم تفعيل عقود المقاولة من الباطن قبل صدور مدونة الشغل، فيما يتعلق بتوريد اليد العاملة، والذي تم إلغاؤه بمشروع المدونة في سنة 1998، وتم تعويضها بجهاز جديد للتشغيل سمي " مقاولات التشغيل المؤقت "

ورغم تعدد التشريعات والأجهزة المكلفة بالوساطة في التشغيل، يبقى دورها سلبيا في حماية حقوق الأجير، مقابل تفعيل كل المواد التي تحمي مصالح الباطرونا.

×مأسسة المرونة في مجال التشغيل

سابقا، كان المشرع يرفض إبرام عقود الشغل لمدد غير محددة؛ ويبطل كل التزام يتعهد من خلاله شخص تقديم خدماته طوال حياته، باعتبارها صورة من صور الرق .

لكن مع تطور العلاقات الشغلية، أصبح عقد الشغل غير المحدد المدة هو الأصل، والمحدد المدة هو الإستثناء.

وتبعا لروح هذا التوجه اللبيرالي المستند الى الارباح أولا، بدأت الباطرونا تروج لمفهوم المرونة في الشغل إعلاميا من خلال الإعلام البورجوازي الموالي لها، ثم بادرت إلى طرحه على طاولة مايسمى بالحوار الاجتماعي من خلال نقابتها الوحيدة الاتحاد العام لمقاولات المغرب، واستطاعت انتزاع مكتسبات لصالحها تجلت في

- إمكانية إبرام عقود شغل محددة المدة

- يسمح للمشغل تقليص مدة عمله العادية في حدود معينة على خلفية أزمة إقتصادية عابرة بمقاولته، أو لظروف طارئة خارجة عن إرادته ؛ إضافة إلى حقه في اللجوء إلى الاستعمال المؤقت للأجراء في إطار ما أصبح يعرف لاحقا بالتشغيل المؤقت.

دور وكالات التشغيل الخصوصية في مجال الوساطة:

تم خلق هذه الوكالات بهدف: -التقريب بين طلبات وعروض الشغل دون أن يكون القائم بالوساطة طرفا في العلاقة الشغلية التي تنشأ عن ذلك .

-تشغيل أجراء ووضعهم مؤقتا رهن إشارة شخص ثالث يسمى " المستعمل " يحدد مهامهم ويراقب تنفيذها.

-البحث عن الشغل أو مايسمى بالادماج المهني.

التشغيل المؤقت

تبعا للمادة 495 من مدونة الشغل، فإن مقاولات التشغيل المؤقت هي كل شخص اعتباري مستقل عن السلطة العمومية ويقتصر عمله على ممارسة النشاط المذكور في المادة 477 من المدونة وتحديدا في الفقرة "ج" من هذه المادة.

حالات اللجوء إلى العمل المؤقت

أحكام مدونة الشغل تشترط توفر 03 شروط لتشغيل العمال بصورة مؤقتة ذكرها المشرع في المادتين 496و 497 من المدونة .

الشرط الاول : يجب على المشغل الذي يطلب عمالا من مقاولة التشغيل المؤقت عبر صفقات عمومية، أن يلتزم بتشغيل هؤلاء العمال في أشغال غير دائمة، والحال أنه لدينا إدارات عمومية تشغل عمالا في أعمال دائمة عن طريق عقود عمل مع مقاولات التشغيل المؤقت.

الشرط الثاني : ضرورة استشارة المشغل للهيئات التمثيلية للعمال داخل مقاولته، في شأن تشغيل العمال في أشغال دائمة أو غير دائمة، تنفيذا للمادة 496من مدونة الشغل .

الشرط الثالث :

المادة 496من مدونة الشغل، حددت الحالات التي يسمح فيها بتشغيل العمال المؤقتين على سبيل الحصر، وهي الحالات :

- إحلال أجير محل أجير توقف عن الشغل دون أن يكون هذا التوقف راجعا للإضراب (مرض، سفر من أجل استكمال التكوين،...)

- ازدياد نشاط المقاولة بشكل مؤقت

- القيام بعمل موسمي (الحاجة إلى عمال من أجل جني المحصول الزراعي)

- القيام بأشغال استقر العرف على عدم اللجوء فيها إلى عقد شغل غير محدد المدة بسبب طبيعة الشغل .

- أن لايكون سبب اللجوء إلى الشغل المؤقت القيام بأعمال تكتسي خطورة خاصة وذلك تطبيقا للمادة 497 من مدونة الشغل .

استطاعت مقاولات التشغيل المؤقت بفضل المرونة تحقيق الأرباح واستغلال المفرط للطبقة العاملة، واسمرار نشاط المقاولة بما يتوافق مع متطلبات السوق، مقابل عدم استقرار علاقات الشغل .

نصت المادة 43 من مدونة الشغل على إلزامية تقيد المشغل الراغب في إنهاء عقد الشغل غير المحدد المدة، بأجل الإخطار، وعملت هذه المادة للأسف على حصره في عقود التشغيل غير المحددة المدة، وهو مايحرم جيش من عمال التشغيل المؤقت من مدة الإخطار أو الإشعار وتتركهم فريسة للسمسرة المستمرة .

حيث لاحق له في المطالبة بتعويض عن الإعفاء المفاجئ أو التعويض عن الأخطار.

كل مواد المدونة في مجال التشغيل المؤقت أتت بمقتضيات غير صريحة في هذا الباب، وأبقت وضعية الأجير المؤقت وضعية قانونية واجتماعية تطبعها الهشاشة.

التعويض عن الفصل التعسفي

لايوجد مقتضى قانوني صريح فيما يخص عمال التشغيل المؤقت، مقابل أنه لا يمنع بلجوءه للقضاء للمطالبة بالتعويض عن الفصل التعسفي استنادا إلى المادة 35من مدونة الشغل.

حوادث الشغل والأمراض المهنية

تطرقت المادة 504 من مدونة الشغل على ضرورة اتخاذ المقاولة "المستعملة " لعمال التشغيل المؤقت، لكل التدابير الوقائية والحمائية الكفيلة بضمان حماية صحة وسلامة الأجراء المؤقتين العاملين لديها.

الضمان الإجتماعي

تنص المادة 501 من مدونة الشغل على ضرورة تسجيل العمال المؤقتين في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، تبعا لتضمين عقود الشغل لرقم انخراط العامل في cnss ورقم تسجيله.

إن شركات التشغيل المؤقت عامة أصبحت تتمتع بصلاحيات واسعة في مجال خرق بنود المدونة واستغلال العمال ، مقابل أنها غير معروفة على مستوى المنطقة، لانها فقط ترتكز على بنية إدارية تتكون من مكتب وكاتبة بمدينة ما، لكنها تمارسها أنشطتها بمناطق أخرى .

كل عقود التشغيل المؤقت تبرم في إطار المادة 16من مدونة الشغل تبعا لنشاط موسمي او ازدياد نشاط المقاولة بكيفية مؤقتة .

من أجل حماية نسبية لحقوق الأجراء وتفاديا للهشاشة فرض المشرع في باب التشغيل المؤقت أحكاما خاصة على مقاولات التشغيل المؤقت، مثل ايداع كفالة 1300000درهم بصندوق الايداع والتدبير . لكن هذه المقتضيات على علاتها لاتحترم في العديد من الأحيان، بل تتحايل هذه الشركات وتقوم بحل نفسها وفتح شركات جديدة بأسماء أخرى هروبا من الدعاوي القضائية التي تقام ضدها في المحاكم .

وبعد صدور مدونة الشغل 2003 والتي كانت تراجعية تستجيب لمصالح الرأسمال الجشع، تلقت شركات التشغيل المؤقت الضوء الأخضر، ارتفع عددها دون احترامها لمجمل مقتضيات مدونة الشغل الحالية، بل دورها تجلى في توفير فقط اليد العاملة للمرفق بعقود إذعان تفرض على الأجير الانتقال الى شركة أخرى بعد إنتهاء مدة العقد . وفي كل هذه الوضعيات يظل الأجير دون شغل إلى أن يتم المناداة عليه من جديد.

فكيف لإدارة تبرم صفقات مع شركات المناولة يتقاضى من خلالها المشغل مبلغ أكثر من 4000درهم شهريا عن كل أجير، فيما يتقاضى هذا الاخير فقط 1000الى 1500درهم شهريا دون التصريح به لدى cnss ، ولا يتمتع بحقوقه في العطل الاسبوعية والسنوية والدينية والوطنية .

ولا يعطى له الحق حتى في قروض الأبناك لأن العقود الشغلية تكون في حدود 03أشهر،وليس له الحق في المطالبة بتحسين أحواله وإقرار العلاوات .

إن الوساطة في التشغيل كرست العبث بشريحة واسعة من العمال، وتشرعن انتهاك حقوقهم في العمل القار والأجر اللازم للعيش الكريم طبقا لديباجة مدونة الشغل .

إن الطبقة العاملة التي تشتغل في مجال التشغيل المؤقت محرومة من من العمل الدائم والمستقر، وتشتغل يوميا 12ساعة نهارا أو ليلا، أجورها جد هزيلة، الحريات النقابيةممنوعة في هذه المقاولات، وتشتغل مع شركات بهويات مختلفة، فالصفقة تتم بإسم، وبعدها تختفي لتظهر من جديد بإسم جديد، سعيا للتخلص من العمال السابقين وتكاليفهم الإجتماعية، وكل هذا يتم تحت مسؤولية جميع السلطات العمومية (عمالة، باشوية، المديرية الاقليمية للشغل، مسؤولي القطاع المشغل محليا).

تجاوز الوضع المأساوي لقطاع واسع من أجراء التشغيل المؤقت يقتضي أولا تحسيس العمال والعمل على تنظيمهم نقابيا بشكل موحد في المنطقة او القطاع أو وطنيا، و إنجاز ملف مطلبي موحد،وخوض معارك نضالية تتطور من الأشكال الممكنة، إضافة إلى اللجوء للاعلام للتعريف بواقع الفئة ومشاكلها، وتغطية معاركها من أجل إرغام المشغلين والادارات المتعاقدة معهم على:

- احترام بنود المدونة وعدم التلاعب بالصفقات .

- منع تفريخ شركات التشغيل المؤقت من طرف أقارب المسؤولين، حيث يكون هؤلاء المسؤولين هم المالكين الحقيقيين لتلك الشركات المحدثة بهدف استغلال العمال ونهب قوة عملهم مقابل أجور زهيدة وظروف عمل مزرية .

- إنجاز عقود عمل تحترم مقتضيات مدونة الشغل فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور والتعويضات والرخص والحريات النقابية ●

فوز اليسار في البيرو ينعش حظوظ القوى التقدمية لقيادة أمريكا اللاتينية

حماذ وعيسى

فاز المرشح اليساري بيدرو كاستيلو، الانتخابات الرئاسية التي شهدتها بيرو، وتقدم المدرس القروي على منافسته اليمينية كيكو فوجيموري، بنسبة 50.2 بالمائة من مجموع الأصوات.

وشهدت بيرو، يوم 06 يونيو، إجراء الدور الثاني من الاستحقاقات الرئاسية بين كاستيلو وفوجيموري، واستطاع المرشح اليساري أن ينتزع النصر برئاسة البلد الأمريكي اللاتيني المثقل بتداعيات أزمة كورونا، والسياسات النيو ليبرالية التي أنهكت القطاعات الاجتماعية البيروفية.

وكما كان متوقعا، رفضت المرشحة اليمنية، نتائج الانتخابات، مدعية أنه شابتها عمليات "تزوير"، وهو ما نفته الهيئات الرسمية المشرفة على إجراء الرئاسيات بالإضافة إلى الهيئات المدنية والدولية التي أشرفت على مراقبة هذه الاستحقاقات.

ومباشرة بعد ادعاءات فيجيموري، دعا كاستيلو أنصاره إلى الدفاع عن الديمقراطية، والحفاظ على سلمية التظاهرات والفعاليات التي سيتم تنظيمها.

وأعلنت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الدول الأميركية أنها لم تسجّل وجود "مخالفات خطرة" في الانتخابات الرئاسية في البيرو التي وصفتها بأنها "إيجابية"، فيما بدأت السلطات مراجعة عشرات آلاف بطاقات اقتراع طعنت بها مرشحة اليمين كيكو فوجيموري، التي أظهر التعداد الأخير للأصوات أنها خاسرة بفارق 60 ألف صوت.

ويسعى الرئيس اليساري المنتخب، إلى إعادة التفاوض مع الشركات الأجنبية المتعددة الاستيطان، التي وضعت يدها على قطاعات اقتصادية واسعة في البلاد، من أجل ضمان بقاء جزء من أرباح هذه الشركات داخل البلد، و وعد ناخبيه بإعطاء الأهمية القصوى لقطاع الصحة المنهك بأزمة كورونا والسياسات النيو ليبرالية التي أضرت بالقطاع العمومي، بالإضافة إلى قطاع التعليم الذي ينتسب إليه، وتبني سياسات من أجل معالجة مشاكل البطالة.

وكان الزعيم اليساري قد أكد أنه إذا فاز بالانتخابات الرئاسية، فإنه سينسحب من مجموعة "ليما"، وهي ائتلاف للعديد من الدول من القارة الأمريكية، التي تسعى إلى تغيير النظام في فنزويلا، خارج القانون الدولي، وضد الإرادة الشعبية للفنزويليين ودستورهم.

ويعتبر كاستيلو، أن المنظمات الدولية الحكومية في القارة الأمريكية، التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، لها دور سلبي في القارة وتقوض إرادة شعوبها.

وأعرب الرئيس المنتخب، أثناء الحملة الانتخابية، عن رغبته في العمل من أجل إعادة صياغة دستور جديد للبلاد، يعزز دور الدولة في منافسة الشركات الخاصة والتحكم في الاقتصاد، وسبق أن اقترح تأميم الموارد الطبيعية والصناعات الاستراتيجية، ويشجع على بناء دولة متعددة القوميات بمشاركة الحركات الاجتماعية، التي يقول إنها ستكون جزءا من حكومته الجديدة، كما أعلن أنه ضد الإمبريالية الأميركية؛ ومع ذلك، فله مواقف متناقضة مع حقوق الإنسان، حين يتعلق الأمر بحقوق النساء، الحق في الإجهاض على وجه التحديد.

ويشكل فوز اليسار برئاسة البيرو، مؤشرا إيجابيا حول عافية اليسار في القارة التي قاومت باستمرار مساعي واشنطن إلى بسط سيطرتها على خيرات البلدان الأمريكية اللاتينية، والتحكم في قراراتها السياسية.

وستجرى استحقاقات مماثلة في كولومبيا، التي تشهد انتفاضة شعبية عارمة، ضد نظام إيفان دوكي اليميني، الذي حاول أن يفرض سياسات تقشف على الفقراء، مما أشعل سلسلة احتجاجات منذ أبريل الماضي، واجهتها الأجهزة الأمنية بقمع شديد، مخلفة العديد من القتلى والجرحى، بينما بلعب حكام كولومبيا دور الخادم الوفي للولايات المتحدة الأمريكية، من خلال اتخاذها لإجراءات عدائية ضد فنزويلا، ومساندتها للانقلاب الذي شهدته بوليفيا أواخر سنة 2019.

وستجرى انتخابات رئاسية أيضا في البرازيل، البلد الأكبر من الناحية الاقتصادية والسكانية والجغرافية في أمريكا الجنوبية، ويرأسها حاليا، اليميني الفاشي جاير بولسونارو، إذ صعد إلى الحكم بعد الانقلاب البرلماني والقضائي والإعلامي على الرئيس لولا دا سيلفا، وديلما روسيف، وبعد مسلسل طويل من المناورات ووضع لولا في السجن، قررت المحكمة العليا في البرازيل مؤخرا، أن الأحكام والقرارات التي اتخذت ضده، بوضعه في السجن وحرمانه من الترشح في الرئاسيات السابقة، كان نتيجة تدليس مارسه أحد القضاء بتواطئ مع النائب العام، وأعلنت أن لولا له كامل حقوقه السياسية وألغت جميع الأحكام المتخذة ضده، مما يخول له الترشح في الرئاسيات المقبلة، أو على الأقل لعب دور في مساندة أحد المرشحين اليساريين. بينما تأن البرازيل تحت سياسات نيو ليبرالية مغدقة في التخلي عن القطاعات العمومية، ويرفض الرئيس اليميني ارتداء الكمامات وفرض الحجر الصحي أو إجراء عمليات التلقيح ضد الفيروس التاجي، مما خلف مئات آلاف الوفيات، واعتبرتها منظمات حقوقية جريمة إبادة جماعية.

يشكل فوز اليسار برئاسة البيرو، مؤشرا إيجابيا حول عافية اليسار في القارة التي قاومت باستمرار مساعي واشنطن إلى بسط سيطرتها على خيرات البلدان الأمريكية اللاتينية، والتحكم في قراراتها السياسية.

وفي التشيلي، وبعد أن نجح الشعب في انتخاب جمعية تأسيسية لإعادة صياغة دستور جديد، مكان الدستور السيئ الذكر الموروث في البلد منذ الديكتاتورية العسكرية لبينوشيه، وبالتالي سيتاح لممثلي الشعب إلغاء العديد من الأحكام الدستورية التي كرست سيطرة أوليغارشية متنفذة أحكمت قبضتها على ثروات البلاد خصوصا الماء. ونجح اليسار في تحقيق مركز جد متقدم في الجمعية التأسيسية، مما يعني أن له حظوظ وافرة في الاستحقاقات الرئاسية والتشريعية المقبلة.

أما كوبا، الدولة الاشتراكية الصغيرة في بحر الكاريبي، فقد استطاعت الصمود في وجه الحصار الغربي بقيادة أمريكا، ونجحت خلال الشهر الماضي، في تنظيم انتقال سلس في قيادة الحزب الشيوعي الكوبي، وانتخاب ميغيل دياز كانيل برموديز، سكرتيرا عاما للحزب، مكان الرجل الثاني في الثورة الكوبية رافاييل كاسترو، في حين نجحت هافانا في اتخاذ إجراءات هامة في مواجهة فيروس كورونا، وأرسلت أطقمها الطبية لتقديم المساعدة للعشرات من بلدان العالم.

أما بوليفيا، فقد استطاعت أن تتغلب على الانقلاب الذي قاده اليمين ضد الرئيس اليساري السابق إيفو موراليس، سنة 2019، وبعد سنة من النضال الشعبي، استرجعت حركة "نحو الاشتراكية" رئاسة البلد بانتخاب لويس آرسي، والظفر أيضا بأغلبية ساحقة في الكونغرس. وفي الأرجنتين فقد استطاع اليسار أيضا أن يحوز على رئاسة البلاد بانتخاب ألبيرتو فيرنانديز أواخر 2019، ولعب دورا مهما أيضا في مواجهة الانقلاب في بوليفيا، واحتضنت بلاده إيفو موراليس إلى أن أتيحت له الفرصة بالعودة إلى بلده وسط احتفالات، أما بالمكسيك، فيقودها أيضا رئيس تقدمي، منذ سنة 2018.

ومن المرجح أن يواجه الرئيس البروفي، بيدرو كاستيلو، العديد من التحديات، أبرزها الدور المعادي لليسار الذي تنتهجه الإدارات الأمريكية، إضافة إلى أن موقع القوى اليسارية في البرلمان البيروفي يبقى محدودا، ناهيك عن سيطرة البورجوازية على الاقتصاد وأكثر من 80 بالمائة من الإعلام.

ومع ذلك، يبقى انتصار اليسار في الرئاسيات البيروفية نصرا للقوى التقدمية في العالم، وفي القارة الأمريكية على وجه التحديد، وهو ما من شأنه أن يكون مدخلا لإعادة إنعاش سياسات التكامل بين بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التي كان قد لعبت فيها كوبا، فنزويلا والبرازيل أدوار مهمة.●

الاستقلال الاقتصادي للمرأة

من برنامج النهج الديمقراطي في العمل النسائي

إن المسألة النسائية بوصفها مسالة اجتماعية عينية، هي نتاج عصر الرأسمالية والصراعات الطبقية المرافقة لها. فتحرير النساء من قيود الماضي الإقطاعي، وتحويلهن إلى يد عاملة وسلعة في سوق العمل الاقتصادي، كان مطلبا اجتماعيا للبرجوازية الصاعدة. لقد شكلت حاجة الرأسمالية إلى يد عاملة رخيصة قاعدة أساس لطرح تحرير المرأة في المجتمع البرجوازي. إن جوهر . المسألة النسائية من المنظور الماركسي هو تأمين المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحقوقية الكاملة للمرأة.

إن النهج الديمقراطي الذي ينهل في مرجعيته من الفكر الماركسي، يعتبر أن مساهمة المرأة في العمل المأجور هو نقطة انطلاق وشرط التحرر الاقتصادي والسياسي والقانوني والجنسي للمرأة. ذلك أن وضع المرأة، باعتبارها إنسانا وعضوا في المجتمع، مرتبط بشكل لا انفصام فيه بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، فهنا الفارق بيننا -كما يقول لينين - وبين حركة النساء البرجوازية. فمساهمة المرأة في العمل والتحرر من الاستغلال الرأسمالي هما المرحلتان الأساسيتان لتحرر المرأة. هذا هو الأساس النظري لطرحنا للمسألة النسائية باعتبارها جزءا من . المسألة الاجتماعية العمالية، ومن ثمة ارتباطها بالنضال البروليتاري من أجل الاشتراكية.

إن العمل يعطي المرأة ثقة في النضال ضد الرأسمالية، ويوفر لها القدرة على مقاومة الاضطهاد الذي تتعرض له داخل الأسرة وداخل المجتمع، فضلا عن أنه يمنحها إمكانية الاستقلال المادي عن الرجل.

وضدا على التمييز الذي تتعرض له المرأة في العمل، ودفاعا على خصوصيتها كامرأة يجب أن تحظى مطالب النساء بالمساواة في الأجور، ومن أجل حماية العمل النسوي ورعاية الأمومة بكل دعمنا.

وتتمثل مطالبنا في ما يلي:

×الحق في العمل للنساء:

-ضمان الحق في الشغل للنساء وإقرار المساواة في الأجور بين النساء والرجال وبين القطاعات بدءا بعدم التمييز في الحد الأدنى للأجور ضد القطاعات المؤنثة مع ربط الأجور بمستوى الزيادة في الأثمان والتقليص الفعلي للفوارق بين الأجور العليا والدنيا.

-إلغاء جميع التراجعات التي جاءت بها مدونة الشغل الرجعية ووضع مدونة جديدة تلاءم المواثيق الدولية، وتحد من الاستغلال المكثف للنساء العاملات عن طريق ضمان الاستقرار في العمل والأجر، وإدماج القطاعات غير المقننة والمسماة التقليدية، إضافة إلى خادمات البيوت.

-تقليص ساعات العمل القانونية بدون المساس بمستوى الأجر الشهري مع تبني مبدأ التطوع والتحفيز فيما يتعلق بالساعات الإضافية وكذا تطبيق التوقيت المستمر بالإدارات العمومية والشبه العمومية مع توفير البنيات التحتية الضرورية.

×حماية المرأة في العمل:

-سن سياسة اجتماعية لحماية المرأة من البطالة بوضع برامج التشغيل والتأهيل المهني ووضع حد لمسلسل التسريحات والاغلاقات للمعامل والمؤسسات والقطاعات المؤنثة التي تحتل فيها النساء مكانة الصدارة.

-دعم دور النقابة على مستوى المقاولة وفرض احترام الحريات النقابية.

-توسيع لائحة الأمراض المهنية بما يتناسب مع اللائحة الدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار الأمراض الناتجة عن الصناعات المحلية خاصة التي تتمركز فيها النساء كالنسيج والمواد الغذائية، إضافة إلى النشاطات الفلاحية والغابوية.

-إعطاء الدور التوعوي والوقائي لطب الشغل مع إحداث لجنة مختصة لرعاية المرأة بكل مصلحة طبية بالمقاولة أو المؤسسة.

×حماية الأمومة والدفاع عن كرامة المرأة:

-تصديق المغرب على جميع الاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية المتعلقة بالحقوق الخاصة بالمرأة وملائمة التشريع المغربي لها.

-حماية وتوطيد حقوق الأمومة بدءا بالعودة إلى إقرار العقوبة السجنية كإجراء زجري ضد أي طرد للعاملة في الصناعة والخدمات بسبب الحمل أو الوضع وتعميمه على العاملات الزراعيات.

-إلزامية الحماية من الأعمال الشاقة والخطيرة على جسم المرأة وجنينها في كل القطاعات الصناعية والفلاحية وغيرها.

-تمديد عطلة الأمومة المؤدى عنها إلى 16 أسبوعا والعمل بنصف يوم عمل 8 أسابيع قبل العطلة و8 أسابيع بعدها، مع عدم المس بالحقوق والمكتسبات المستحقة، وضمان عودة الأم إلى عملها بشكل عادي وتوفير قاعات مجهزة ولائقة للرضاعة والحضانة في أماكن العمل.

-جعل العمل الليلي اختياريا بالنسبة للنساء، وضمان سلامة النساء الجسدية وأمنهن وحمايتهن من أخطار العمل الليلي، والتنقل في القرى النائية والأحياء الصناعية الخالية من السكان وذلك بتوفير النقل والأمن الضروريين.

-صون كرامة المرأة العاملة والموظفة وحمايتها من الاهانة والعنف والتحرشات الجنسية بأماكن العمل.

المحور الثاني: التحرر من عبودية العمل المنزلي

إن إبعاد المرأة عن الإنتاج الاجتماعي كان سببا لفقدانها السيادة التي كانت تتمتع بها في المشاعات البدائية وقد جاء هذا التحول كنتيجة حتمية لانفصال الاقتصاد المنزلي المشاعي عن اقتصاد القبيلة وتعويضه بالاقتصاد المنزلي الفردي، إضافة إلى ظهور تنظيمات اقتصادية مستقلة عن الاقتصاد المنزلي المشاعي (الحرف مثلا)، وتطور الاقتصاد الزراعي وبروز التبادل. هكذا فقدت النساء دورهن كمنتجات رئيسيات وأصبحن أسيرات المطبخ، بينما أصبح الذكور يحتكرون الأعمال الإنتاجية الخارجية.

ونتج عن ذلك احتكار كامل من طرف الرجل للعمل المنتج وتهميش للمرأة واقتصارها على المهام الثانوية (عمل البيت وخدمة الرجل).

وقد ساهمت قسمة العمل هاته في استعباد المرأة، عندما خصتها بعمل داخل البيت، بعمل محدود وغير منتج ففقد عملها أهميته من منظور اقتصادي، وباتت تعتبر مخلوقا غير ذي قيمة - كما تقول كولونطاي- بالمقارنة مع ممثل القيم الجديدة أي الرجل.

وتستفيد الرأسمالية من هذا الوضع الدوني للمرأة القائم على التمايز الجنسي المكرس من طرف نظام الباطرياركا، للاستفادة من العمل المنزلي للمرأة واستغلاله مجانيا، بل ودون أي اعتبار لدوره ومساهمته في إعادة إنتاج قوة العمل التي تتحمل النساء جزءها الأكبر، مبررة إياها كأعمال خاصة لا يجب على الرأسمال آن يتحمل أية مسؤولية فيها.

ومهما تكن القوانين التي تقضي بتحرر المرأة (والتجربة التاريخية تثبت ذلك)فستظل المرأة رقيقا منزليا ما دام اقتصاد المنزل الصغير يثقل كاهلها، يخنقها ويبلد حسها ويقيدها بالمطبخ وغرفة الأطفال، مبددة جهودها في عمل غير منتج.

إن التحرر الحقيقي للمرأة لن يبدأ إلا حين وعندما يبدأ النضال الجماهيري بقيادة الطبقة العاملة في المجتمع الاشتراكي ضد هذا الاقتصاد المنزلي الصغير، من اجل إعادة تنظيمه تنظيما جماعيا ليصبح اقتصادا اشتراكيا.

ويقول أنجلس أن تحرر المرأة:"لن يصبح ممكنا إلا متى استطاعت أن تشارك على نطاق اجتماعي كبير في الإنتاج، ومتى أصبح العمل البيتي لا يأخذ من وقتها إلا قدرا ضئيلا".

إذن، لكي تصبح المرأة مساوية للرجل فيجب أن تتحرر من كل الاعتبارات الاقتصادية التي تجعلها تابعة للرجل في تحصيل أسباب معيشتها. وحتى تتحرر من تلك الاعتبارات لا بد من المشاركة في العمل المنتج، ولكي يتحقق لها هذا يجب أن تتحرر من الأعباء المنزلية والواجبات العائلية بحيث تصبح هذه الأعباء مسؤولية المجتمع تضطلع بها مؤسسات عامة.

وتتلخص مطالبنا في هذا المجال كالتالي:

-الاعتراف بالطابع الاجتماعي للعمل المنزلي وتقييمه والتعويض عنه.

-توفير مراكز مجهزة ولائقة لاستقبال الأطفال والرضع من الأشهر الأولى إلى سن المراهقة مفتوحة باستمرار على مدار اليوم والأسبوع، تكون خاضعة لمراقبة الأمهات والآباء أو العائلات أو ذوي الأطفال الذين يودعون أطفالهم بها، وتكون الاستفادة من خدماتها غير مشروطة بالدخل أو الحالة العائلية للمستفيدين مع مراعاة لمستوى الأثمنة التي تكون في متناول الجميع.

-خلق مطاعم جماعية بأثمنة في المتناول وبجودة مقبولة موزعة توزيعا عادلا على جميع الأحياء الصناعية والأحياء السكنية الشعبية.

-توفير مغاسل جماعية في متناول الجميع من حيث الأثمنة والقرب من السكن.

-سياسة سكنية للقضاء على مدن الصفيح والسكن العشوائي عن طريق وضع حد للاحتكار والمضاربات العقارية وإعطاء الأولوية للمساكن الجماعية والعمل على ألا تتجاوز السومة الكرائية 10 في المائة من الدخل....●

الشباب في قلب سيرورة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين

يوسف أحا

"ايها الرفاق، أود اليوم أن أحدثكم عن المهمات الأساسية الموضوعة أمام اتحاد الشباب الشيوعي، وبالتالي، عما يجب أن تكون عليه، بوجه عام، منظمات الشباب في الاشتراكية.

يجدر بنا أن نتوقف عند هذه المسألة خاصة وأنه يمكن القول، بمعنى ما، أن المهمة الحقيقية القاضية بإنشاء المجتمع الشيوعي ستقع بالضبط على عاتق الشباب. فواضح أن جيل الشغيلة، الذي تربى في المجتمع الرأسمالي، قادر، في أحسن الحالات، على إلغاء أسس النظام الرأسمالي القديم، القائم على الاستثمار، وأكثر ما يمكن القيام به أن يحل مسألة إنشاء نظام اجتماعي من شأنه أن يساعد البروليتاريا والطبقات الكادحة في الاحتفاظ بالسلطة بأيديها وفي إرساء قاعدة متينة لا يستطيع أن يبني عليها غير الجيل الذي يبدأ العمل في ظروف جديدة، في وضع لا وجود فيه لعلاقات الاستثمار بين الناس .

وإذ أتناول مسألة مهمات الشباب من وجهة النظر هذه يترتب علي أن أقول إن المهمات الموضوعة أمام الشباب بوجه عام وأمام اتحادات الشبيبة الشيوعية وجميع المنظمات الأخرى بوجه خاص يمكن تحديدها بكلمة واحدة: تعلم". (مقتطف من خطاب لينين ألقاه في المؤتمر الثالث لاتحاد الشبيبة الشيوعي لعامة روسيا سنة 1920).

من خلال هذا يؤكد لينين على المهمات الأساسية للشبيبة الثورية في سيرورة بناء المجتمع البديل المنشود بقيادة الطبقة العاملة وتحديدا حزبها الطبقي المنشود إلى جانب حلفاءها الموضوعيين من فلاحين فقراء وعموم الكادحات والكادحين.

إذن هذه المهمة المستعجلة ستبقى في تواصل وتطور ملازم لها حتى تتمكن الطبقة العاملة من زمام الأمور وإرساء أسس المجتمع البديل الديمقراطي وأفقه اشتراكي.

وبالتالي ضرورة التأكيد على مشروعية أربعة أسئلة وإجاباتها توجه السهام لمهمة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين من خلال تحليل الواقع الراهن الذي يحيط بجوانب متعددة، زيادة على دور الشباب العمال بصفة خاصة في ذلك، إضافة إلى المهام الملقاة على عاتق الحزب الطبقي المنشود في مسلسل التغيير الجذري لإرساء المجتمع البديل الديمقراطي وأفقه الاشتراكي، وهذا لن يتحقق إلا بدكتاتورية البروليتارية ليس كمفهوم إصطلاحي أو ترف فكري أكثر منه ملحاحية انسجاما والوضوح الفكري والإيديولوجي كمهمة تاريخية لإرساء معالم المجتمع البديل لإقبار دكتاتورية البرجوازية ذات المصلحة الخاصة في بنية النظام الرأسمالي.

وبالتالي فالتعبير عن الواقع الحالي في مجمل عناصره يستوجب الحديث عن دخول النمط الإنتاجي الرأسمالي في أزمة هيكلية عميقة ومتفاقمة لن يستطيع تجاوزها إلا بالحروب وتكثيف استغلال الطبقة العاملة ونهب الخيرات الطبيعية وتدمير البيئة، وهو ما يحتم على الرأسمالية التخلي عن مظهرها الديمقراطي وانفضاح حقيقتها أكثر فأكثر كدكتاتورية البرجوازية علما أن هذا الواقع يراكم السخط الشعبي ضد الرأسمالية ويوفر شروطا إيجابية لاسترجاع الاشتراكية لمكانتها، كشرط لبناء الطبقة العاملة، باعتبارها الطبقة النقيض للرأسمالية، وبناء أدواتها المستقلة عن الكتلة الطبقية السائدة، وعلى رأسها حزبها.

لقد أكدت السيرورات الثورية في العالم العربي والمغاربي الدور الحاسم للطبقة العاملة في فرض رحيل رموز أعتى الأنظمة الاستبدادية كمصر والسودان وتونس والجزائر، ومع عدم التوفر على الحزب الطبقي، أعطى الضوء الأخضر لقوى (قوى الثورة المضادة) بدعم من البرجوازية وحلفاءها من السطو على المكتسبات الثورية لصالحها، ولا يمكن التمكن من إنجاز المهام المرحلية المتمثلة في التحرر الوطني والبناء الديمقراطي وانفتاحها على الاشتراكية إلا بالتوفر على حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين ولعبه دورا رياديا.

وإذا تم الحديث عن المغرب فبلادنا تعيش مدا نضاليا جماهيريا وعماليا متقدما، وجزرا مرتبطا بموازين القوى وهذا الأمر قد يؤدي إلى الانفجار في أية لحظة، بينما مساهمة الطبقة العاملة في هذه السيرورة تخدم مصالح الطبقات الأخرى في ظل عدم امتلاك الطبقة العاملة لأدواتها المستقلة، وعلى رأسها الحزب. ولذلك فإن أي تأخر في تأسيس هذا الحزب ستكون له نتائج غير مرضية، علما إن الصراع الطبقي يتخذ أساسا، شكل نضالات تخوضها تنظيمات ذاتية شعبية مستقلة (حراكات شعبية، تنسيقيات،...) عن القوى المناضلة الحقيقية .

وما سيعمل على توحيد نضالها وإعطائه أفقا سياسيا يتمثل في عزل النظام طبعا على طريق بناء الطبقة العاملة لحزبها الثوري الشيء الذي لا ينفصل عن الاستمرار في الدعوة لبناء جبهة الطبقات الشعبية. ومن المعلوم أن الظروف ملائمة والأرضية خصبة لإحداث نقلة نوعية في سيرورة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين نظرا لكون النضالات الشعبية المتعددة تلعب دورا هاما في تطور الوعي لدى الكادحين بأعدائهم وأصدقائهم وبأهمية التنظيم والوحدة.

إن المهمة المركزية للماركسيين الشباب المغاربة في ظل الوضع العام الذي حللناه هي كسب وتسلح الشبيبة للمشروع التحرري الديمقراطي ذي الأفق الاشتراكي، هذه المهمة غير قابلة لا للاختزال النضالي أو التنظيمي وحتى الجماهيري وبشكل متداخل ومتواصل، بمعنى أدق يفترض إنجازها القيام بمهامها من خلال مساهمة الشباب العمال بصفة عامة وعلى وجه الخصوص شبيبة النهج الديمقراطي في سيرورة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين. لقد أثبتت التجربة التاريخية للحركة الشيوعية العالمية أن الشباب كان لهم دور مركزي في بناء العديد من الأحزاب الشيوعية والعمالية.

وفي المغرب، كان للشباب الثوري في ظل تراجع أحزاب مرتبطة بالحركة الوطنية دور أساسي في تشكل الخلايا الأولى للحركة الماركسية اللينينية المغربية خاصة منظمة إلى الأمام بداية سبعينيات القرن الماضي، وعبد اللطيف زروال والتهاني أمين وسعيدة المنبهي... كانوا شبابا يافعا كان كل همهم هو طرح قضية التغيير الثوري في البلاد عن طريق تقوية الحزب الطبقي بقيادة الطبقة العاملة.

وبالتالي فكيف سيساهم الشباب عامة والشبيبة على وجه الخصوص في سيرورة بناء الحزب؟ وهل ستتخلى عن كافة مهامها المرتبطة بقضايا الشباب الراهنة بعلاقة مع النضالات الشبيبية والتحركات الشبابية المتعلقة بالطلبة أو المعطلين والتلاميذ...؟ بمعنى أكثر تدقيقا أن انخراط الشبيبة في خطة تهيئ شروط الإعلان عن بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين غير مرتبط بالابتعاد عن مهام الشبيبة المسطرة كما سبق ذكره، بل العكس يجب إخضاع هذه الأخيرة على المستوى الفكري والتكوين والدعاية ونشر الفكر الاشتراكي والصراع ضد النزعات الليبرالية المعادية للتنظيم وتصليبه والانغراس وسط الشبيبة العمالية والكادحة، ثم التوجه نحو طلبة المعاهد التقنية وباقي الفئات المهمشة المتضررة من البنية الحالية وقاعدتها تهيمن عليها فئة الشابات والشباب.

ويقتضي كل ذلك الانتقال نحو طور أعلى من بناء قطاع شبيبي قوي ومكافح متجذر وسط الشبيبة العمالية والكادحة، قادر على توحيد الماركسيين الشباب والدفع نحو دمقرطة النضال النقابي وخلق اللبنات الأولى لجبهة شبيبية واسعة، سياسية وميدانية وعريضة تساهم في تقدم النضالات الشعبية بالبلاد وتضمن استمراريتها.●

إن المهمة المركزية للماركسيين الشباب المغاربة في ظل الوضع العام الذي حللناه هي كسب وتسلح الشبيبة للمشروع التحرري الديمقراطي ذي الافق الاشتراكي، هذه المهمة غير قابلة لا للاختزال النضالي أو التنظيمي وحتى الجماهيري وبشكل متداخل ومتواصل بمعنى أدق يفترض إنجازها القيام بمهامها من خلال مساهمة الشباب العمال بصفة عامة وعلى وجه الخصوص شبيبة النهج الديمقراطي في سيرورة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

خادم الناس سيدهم/هن : الكتاب

عائشة جرو

تهرولن متنافسات لتقدمن له أشهى الاطباق... يتحلقن حوله وهو ممسك "ريموت كنترول".التحكم عن بعد في التلفزيون ليس من شأن النساء تماما كما هو التسكع ليلا ، قيادة العالم شأن رجالي. بدهاء وهو يتلمظ يثني على من أعدت طبق اليوم وهو يعلم في سريرته أن هذا الاطراء/ الطعم سيشعل نار الغيرة وتحتد المباراة والتنافس، وهو المتفرج المستمتع.وهن يغرهن الثناء، منازلة ستسيل في خضمها دموع سوداء، حبر يسطر دروبا تعكر صفو خدود وردية ،عندما تنغرس السكاكين في قلب البصل الطري ويكون الطبق القادم ، شهيا لذيذا وبعده أشهى وألذ... ينظر اليها شزرا هي التي لم تروضها لعبته ،لم تشأ تأثيث رقعة شطرنج حاشيته محدثا إحداهن : "سلمت يداك ما أكلت أروع من هكذا طبق في حياتي"، مردفا صدق القائل : "خادم الناس سيدهم "... تتظاهر بالغباء مقهقهة في أعماقها هي الهاربة من قبيلة سيد لم يتمكن من تطويعها والحاقها بإمائه المتباهيات بأكبادهن وقلوبهن المطبوخة المقدمة بسخاء بالتوابل المقدسة العتيقة، المدروسة تحت مجهر العشيرة الخاص، المسحوقة على أثوابهن الشفافة والتي لا تليق الا بولائم السيد. محرم التمرد على روائحها ومذاقها وكفر تغييرها. آو تجريبها وفق مزاج وذوق مختلفين. مهدور عمرهن على أطباق منقوشة عليها ذكرياتهن منذ وقفن على نعومة أصابع ارجلهن ليصلن صنبور مغسلة الأواني، لم تستطع كل مساحيق الصابون طمسها... موقعة بمسحوق الذل والانصياع. هي لا تأبه لتلميحات سيدهن الغبية السخيفة، وفي نظرهن هي "غير "حاذقة" ولا تفهم في أشغالهن الشاقة المؤبدة "كان عليها إتقانها كلها بمهارة فائقة لتنال رضى القبيلة الذي لن تحظاه مهما فعلت، عليها تقديم كل فروض الطاعة والولاء للسيد الذكر ونسائه/الجواري المتخلى عنهن، فور ظهور المرأة الخارقة التي ستلحق "بالحرملك". تركت لهن السيد وخدمته، أضربت عن غسل الصحون وإبر الصنبور في دماها الفائرة من أجل نجوم أخرى لقمر يظل وحيدا كلما ولدت نجمة، وعلقت وسام أنها لا تفهم في هذه الاشغال المذلة حتى وان كانت تتقنها كباقي نساء العالم مرغمة وبطلة في ن. ساعات المطبخ المهدورةكالأعمار العبثية...وأوانيه وكل نشاز معزوفات الصنابير وكل تقاليد الاعياد وكل نفاق المناسبات المرصوصة فيها بنظام ممل حلويات مكررة متشابهة حد الغباء، انفصلت عن قطيعه، نزعت عنها توب عبوديتها وارتمت عارية بين أحضان سيدها الكتاب، غاصت حتى الاعماق في درر أفكاره وذوبتها كلماته واحرفه لسعتها لأسئلة ، ثم غرقت في خيال حر لها وحدها، هناك حطمت كل الطناجر المصقولة والكؤوس الملمعة، هناك فتت عمرها بكرم زائد...

وحدها تجوب مدنه وكل العالم ملك يمينها. خادم الناس سيدهم/هن : الكتاب

يونيو 2014

إصدارات:

"ظلال الحكي"

صدرت مجموعة قصصية حديثا للكاتب عبدالكريم الرطابي بعنوان "ظلال الحكي". وتعتبر المجموعة باكورته الأولى على مستوى النشر. بحيث له أعمال أخرى لم تر النور بعد كروايته وكتابة السيناريو.

والمعروف أن للكاتب مقالات متعددة نشرت في منابر ثقافية وطنية منذ الثمانينيات. كما نشر في الصفحة الثقافية لجريدة النهج الديمقراطي.مقالات فنية حول الأغنية الملتزمة والنقد السينمائي والبرامج الترفيهية في التلفزيون المغربي.

نتمنى مشوارا ثقافيا للاستاذ المتقاعد عبدالكريم الرطابي ببرشيد والذي سيكون دون ريب واعدا بالعطاء.

الثقافة و التغيير

"لن تستحم في ماء النهر مرتين"

نور الدين موعابيد

الثابت أن لا شيء ثابت، وإذا كانت الأدبيات التربوية "متخمة" بالبحوث التي بأرت اهتمامها في المعارف، المهارات، والمواقف، فإن كفايات معينة لم تنل شقصها من الاحتفاء، وهي الصيرورات، لذلك تحاول هذه المساهمة المتواضعة إضاءة التحولات: الميكروبنيوية والماكروبنيوية التي حققها مفكرون استثنائيون من عيار أولئك الذين بصموا الفكر التقدميّ بعامة، والفكر الماركسيّ اللينينيّ بخاصة. وكدي--هنا مؤقتا--سيرورة المفكر، المناضل الشهيد:"حسين مروة"، مستندا، بتصرف، إلى ما ورد في كتيّب المفكر الماركسيّ"طيب تيزينيّ":(في السجال الفكريّ الراهن..، دار الفكر الجديد.ط01.السنة 1989.)

يمكن أن نميز إحدى الثنائيات التي احتفى بها الشهيد وهي:ثنائية تأصيل/تحديث.ويرتد نسغها إلى التحاقه بأحد معاهد النجف الدينية، إذ اخترق التحديثُ التأصيلَ منذ البواكير((على نحو ساهم في ضبط شخصية "مروة" الفكرية آنذاك ولاحقا.))(المرجع نفسه.ص: 130.بتصرف.).ولا يتلكأ صاحب"النزعات المادية.."، فيصف معاناته وهو يواجه الذهنية الماضوية، هناك بالمعهد الدينيّ، النجفيّ، حيث سيقضّي أربعَ عشرة سنة، يقول: ((كان النظام الدراسيّ قاسيا لا يسمح للطالب بأن يدرس إلا في الكتاب المقرر..)) (حسين مروة.المنهجية الجدلية في الدراسات العربية الإسلامية.تقديم"وائل الحلو".مجلة الوحدة. شباط1985.ص:128.)..إلا أن الرفيق لم ينبطح، وإنما تمرد --تمردا واعيا- -على ذلك النظام البئيس، إلى حد أنه اعترف بمشروعه:((كنت أرغب في قراءة كل شيء، خصوصا المؤلفات الحديثة..))(نفسه.ص:نفسها.).

وكائنة ما كانت سيرورُةُ "مروة"، فإن الدارسَ لَيَتبيّن ثلاثة مفاصل كبرى، متضامّة هي:المرحلة النجفية، المرحلة العقلانية، الديمقراطية، والمرحلة الماركسية.

يعلق "تيزينيّ"على هذا التحول الجدليّ بقوله:((إنه تحول يتضمن رفضا للظن أن مرحلة فكرية، ما-- مهما كانت حاسمة و عميقة--تمثل قطيعة كلية مع ما سبقها من مراحل فكرية..)) (نفسه.ص:132.)

ولعل الآلية التي أسعفت الشهيد هي آلية ثنائية البعد:التواصل التاريخيّ والتفاصل التاريخيّ كذلك، ففي الأول يحاور اللاحقُ السابقَ، فإذا هما متصاديان ، بمعنى أن وقائعَ الماضي تمتد في الحاضر، وفي المستقبل، أما البعد الأخر فيحظر ذلك"التعايش"، معتمدا التمايزَ، تمايز اللاحق والسابق.وهو ما قاد مؤلف "مشروع رؤية جديدة..."إلى أن يقتنع بأن مهمة الناقد الفكريّ هي ((أن يحيط بآلية نمو فكر المفكر، الداخليّ، وذلك بآفاق منهجية قد لا يتبينها المفكر نفسه.)) (ص:133. بتصرف.)

هكذا يتأكد قولُ كاتب هذه السطور في نص آخر:إنه إذا كان ممكنا الاعتداد بما سماه BACHELARD:"القطيعة الابستمولوجية" في الحقول العلمية"الدقيقة"، فإنه ليس بوسع الباحث في الحقول الفكرية ذات الطابع الإنسانيّ أن يُسقط ذلك المفهوم الباشلاريّ على الآداب والفلسفة والفنون، بل إن أقصى ما يركن إليه حينئذ هو "لااستمرارية" تفكير معيّن.

LA DISCONTINUITE

يونيو 2021

تستضيف جريدة النهج الديمقراطي في هذا العدد الرفيق مصطفى خياطي عضو اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي وعضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الخامس، نحاوره حول أهمية تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين ومقومات إنجاح هذه الخطوة ...

1 – النهج الديمقراطي مقبل على عقد مؤتمره الوطني الخامس، و في خطوة غير مسبوقة، يعتزم الإعلان عن تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين. ما هي في نظركم الأهمية التي يكتسيها تأسيس هذا التنظيم بالمغرب اليوم؟

في البداية أتوجه بالشكر للطاقم الساهر على استمرار صدور هذا المنبر الإعلامي المناضل. أما حول أهمية تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين، فقبل التطرق إلى هذه اللحظة المفصلية الهامة في تاريخ الصراع الطبقي بالمغرب والتي ستطبع مجريات المؤتمر الوطني الخامس للنهج الديمقراطي، لا بد من التذكير بمحطة المؤتمر الوطني الرابع (يوليوز 2016)، والذي كان من بين أبرز خلاصاته وتوصياته، هو قرار تحمل النهج الديمقراطي لمسؤوليته التاريخية في جعل المؤتمر الخامس موعداً لإعلان تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، لأننا في السابق كنا نقول المساهمة في بناء تنظيم مستقل... أملا في تكتل وانضمام قوى أخرى والمشاركة في تحديد الشكل التنظيمي (إما جبهة أو فيدرالية أو حزب...). لكن هذا الوضع الذي اتسم بالانتظارية وإثارة قضايا لا مصلحة للطبقة العاملة فيها، أدرك المؤتمرون /ات خلال المؤتمر الوطني الرابع أن مهمة التأسيس صارت آنية ومن الضروري تهييء الشروط لوعاء تنظيمي/سياسي يعبر عن تطلعات وطموحات العمال والكادحين، خصوصا وأن درس حركة 20 فبراير ظل في الأذهان عندما تجاوزت الجماهير المنتفضة كل التنظيمات ولم تكن هناك قيادة سياسية منسجمة تعطي للهبة الشعبية مضمونها السياسي وتتحول بها إلى تعبير ثوري بهيئة أركان ترسم خطواته وتحدد برامجه.

أما عن أهمية تأسيس هذا التنظيم بالمغرب اليوم، وبغض النظر عن الأرضية النظرية والمرجعية التأسيسية، فبمجرد النظر إلى المشهد السياسي/الحزبي المغربي اليوم، يدرك المتتبع البسيط أن ال 36 حزب المشاركة والمتنافسة على الريع المخزني السياسي والاقتصادي، والمتهافتة أيضا على موطئ قدم قريب من محيط الكتلة الطبقية السائدة، ومن يخدمها أكثر، فيدرك أن هذه الكيانات الحزبية المدجنة لا تمثل الجماهير الشعبية ولا تتنافس إلا على 16٪ من الأصوات المعبّر عنها خلال الانتخابات، بالرغم مما تعرفه العملية من تجاوزات وشراء أصوات ومشاركة لاعتبارات قبلية أو عائلية. لكن الإيجابي والأكيد هو أن المغاربة أدركوا ألا وجود داخل السائد، لحزب يمثلهم ويدافع عن مصالحهم المادية والديمقراطية والاجتماعية، ويبرز لهم حقيقة عدوهم الطبقي ويطرح أمامهم برنامجا ثوريا يقطع مع السائد ويضع مصيرهم بين أيديهم من خلال تبيان مزايا وضرورات تحالف العمال والفلاحين الفقراء والكادحين والمعطلين أصحاب الشواهد والسواعد. أما ميدانيا ومن خلال الجولات التعريفية بالحزب التي قام بها مناضلو/ات النهج الديمقراطي، فأغلب المستهدفين عبروا عن الحاجة لحزب سياسي مستقل وقادر على تمثيل والدفاع عن مصالحهم ويرافع سياسيا عن حقوقهم على مختلف الواجهات والأصعدة. فالعاملات في المصانع مثلا يدركن أن سبب كثافة وبشاعة استغلالهن مرده إلى أن ليس لهن أدوات للدفاع (النقابة والحزب) وأن السائد والموجود متواطئ من الباطرونا والبرجوازية. وعليه، والحالة هاته فميزان القوة مختل ومريب، ولا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية لأن الرأسمالية عموما ماضية بالبشرية إلى الدمار والكارثة الحتمية. إذن، الآن وهنا في المغرب تكمن أهمية تأسيس وبناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين، لأنه سيكون التعبير السياسي الطبقي الذي يعبر عن المصالح الآنية والمستقبلية للطبقة العاملة التي تبيع قوة عملها من أجل أن تعيش، وجهدها البدني هذا هو مصدر نماء وأرباح الرأسمال. لهذا ومن أجل إنجاز برنامج التغيير الثوري لابد أن تنتظم وتتحالف مع الكادحين والفقراء داخل هذا الحزب الذي يمكنها من بلورة مشروعها المجتمعي التحرري، وهو مشروع للطبقة العاملة الواعية لذاتها والمدركة لدورها التاريخي أمميا ومجتمعيا.

2 ما هي في رأيكم المستلزمات الأساسية النظرية، وأساسا على مستوى الممارسة التي يتطلبها بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين في المدى المنظور؟

دعني أوضح أولا أن الحزب المنشود والذي يوصف بأنه تعبير سياسي عن مصالح الطبقة العاملة لا يعني حتما أن العضوية داخله ستكون محصورة في العاملات والعمال فقط. هذا الحزب سيكون طبعا مُشكّلاً من طلائع العمال الذين تمرسوا على النضال النقابي وخبروا الصراع الاقتصادي داخل المعامل والأحياء الصناعية. وسيضم كذلك حلفاءهم من كادحي الأحياء الشعبية والفلاحين الفقراء، وهؤلاء كلهم يشكلون الأغلبية الساحقة من الجماهير الفقيرة نتيجة السياسات التفقيرية وهيمنة الرأسمالية على كل مفاصل الحياة. إذن تنمية العضوية وبلترتها وجعلها تعكس التركيبة الاجتماعية المغربية أمر في غاية الأهمية. وهذه الفئات التي تشكل في المغرب حوالي 22 مليون نسمة كما أظهرت مؤخرا أزمة كوفيد19-، يعتبرون خزانا هائلا في الحركات الاحتجاجية وكافة الأشكال النضالية التي يعرفها المغرب يوميا إما أمام المعامل أو الضيعات الفلاحية أو أمام البلديات والعمالات وباقي بنايات الدولة. لذلك فالمناضلون/ات الطليعيون لهذه الفئات الكادحة هم رافد أساسي لتنمية عضوية حزب الطبقة العاملة شريطة أن يتم تمتين وتحصين حسهم الثوري الجمعي بالتكوين والتأطير النظري الواضح والسياسي. ولابد أن يساهم في هذه المهمة المثقفون الثوريون والمشتبكون المرتبطون بمصالح الطبقة العاملة، وستكون من مهامهم نقل التربية الشيوعية لطلائع العمال والكادحين وتكوينهم على ممارسة الدعاية للاشتراكية ومزاياها والتحريض ضد الرأسمالية وأطماعها الكارثية على البشرية. وهذا العمل لا يتم إنجازه داخل المقرات فقط، بل بزيارات ميدانية متكررة ومخطط لها إلى أماكن عمل وسكن العاملات والعمال. وكذلك التواجد إلى جانبهم خلال نضالاتهم ليس فقط العمالية ولكن كذلك تلك الخاصة بمطالبهم فيما يخص حقوقهم المتعلقة بالصحة أو الماء أو التعليم أو البنيات التحتية من خلال التأطير الذي توفره الوسائط والإطارات الحقوقية أو عبر تنظيماتهم الذاتية في الحي والمدينة أو الفئوية. وأود هنا أن أؤكد أنه على مستوى الممارسة الميدانية حيث يتحتم علينا التواصل مع مختلف الفئات ومن شتى المشارب الثقافية والهوياتية، فعلى المناضل المنتسب لهذا التنظيم الثوري أن يتحلى بأخلاق المناضل الثوري وأن يتجنب ما أمكن الممارسات الليبرالية والبرجوازية.

> **المغاربة أدركوا ألا وجود داخل السائد، لحزب يمثلهم ويدافع عن مصالحهم المادية والديمقراطية والاجتماعية، ويبرز لهم حقيقة عدوهم الطبقي ويطرح أمامهم برنامجا ثوريا يقطع مع السائد ويضع مصيرهم بين أيديهم من خلال تبيان مزايا وضرورات تحالف العمال والفلاحين الفقراء والكادحين والمعطلين أصحاب الشواهد والسواعد.**

أما على المستوى النظري، وبما أن الحزب هو تنظيم مستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين فهذا يعني أن خطه هو خط الجماهير، وهو هيئة أركان صراعها السياسي والنضالي. ويتفاعل معها باستمرار ويعلمها ويتعلم منها، وهذه العملية هي نظريا من صلب اللينينية، إذ أن الحزب عندما يكون في علاقة تنظيمية بعفوية الجماهير، فإنما يبرهن على ما قاله لينين: "حقيقة أن الجماهير عندما تدخل الحراك عفويا لا يجعل تنظيم الصراع أقل ضرورة، بل على العكس فهي تجعله أكثر أهمية". أعود وأؤكد أن الحزب باعتباره هيئة أركان سياسية وذي مرجعية تنظيمية واضحة تنهل من التجارب الثورية الناجحة، لا بد أن يلعب من خلال هياكله المحلية والجهوية والخلوية، دورا حاسما في إعطاء الاحتجاجات الشعبية والعمالية مضمونها السياسي، والعمل على بناء التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير الشعبية وتحويل الحركات الاحتجاجية إلى حركات اجتماعية وذات بوصلة سياسية تحصنها كي لا تكون ضحية لشراسة القمع والتشتت أو المؤامرة التي قد تحاك ضدها من طرف الأجهزة السياسية والإيديولوجية والإعلامية للدولة.

وبهذا العمل المُثابر سيتمكن الحزب من التجذر وسط الكادحين والعمال، ومن خلال تلقين التكوين الشيوعي للطلائع العمالية، سيعيد للعمل النقابي جدواه وأهميته في خوض الصراع الاقتصادي الموازي للصراع السياسي الذي سيخوضه الحزب على مختلف الصعد والواجهات. لكن من أجل وضوح الهدف الذي هو التغيير الثوري الوطني الديمقراطي الشعبي ذي الأفق الاشتراكي، لا ينبغي جر المناضلين وطلائعهم العمالية والشعبية إلى التشتت النظري وتعدده مما قد يخلق تعددا في التصورات وهذا من شأنه أن يُحدث تشويشا غير مرغوب على وحدة الحزب في إطار المركزية الديمقراطية.

3 لا بد أن عملية بناء حزب مستقل للطبقة العاملة عملية طويلة ومعقدة. كيف ترون هذه الصيرورة بعد المؤتمر الخامس؟

هناك في الإجابة عن السؤال الثاني ما يشير إلى سيرورة البناء بعد المؤتمر، وهو كل ما يتعلق بالتجذر والارتباط بقضايا الكادحين والعمال في مقار عملهم وسكناهم. وكما أشرت في البداية، فالمؤتمر الخامس سيكون لحظة إعلان التأسيس والتسمية. أما عملية البناء التنظيمي والمرتبط جدلا بالتوسع والاستقطاب وتحويل البنية الاجتماعية للحزب وبلترته، فلا بد من توفير البنية الملائمة لكل الأفكار وورشات التكوين والتأطير وتنظيم وضبط عملية الدعاية والتحريض واستمرارية وسائل الإعلام الخاصة بالحزب مركزيا وجهويا ومحليا، ورقيا وإلكترونيا. وكل هذا متوفر في ما راكمه النهج الديمقراطي من رصيد فكري وأدبي. فالتنظيم وآلياته ووسائله كانت في صلب اهتمام الهياكل الوطنية للنهج الديمقراطي من خلال إصداراته الداخلية كالتقارير والتعاميم الموجهة للفروع وكذلك تلك الخاصة ببناء الخلايا وتشكيل القطاعات العمالية والنسائية والشبيبية محليا وجهويا. لهذا فالتزام المناضلين/ات والهياكل في الفروع بتنفيذ هذا التراكم التنظيمي /الفكري كفيل بالمضي بسيرورة البناء إلى ما نتمناه لهذا المشروع المجتمعي التاريخي.

و شكرا مجددا لطواقم الجريدة، الصحفية والتقنية على مجهوداتها الجبارة. ●

الجمعية AMDH تطالب رئيس النيابة العامة بالتدخل العاجل لإنقاذ حياة الصحفي سليمان الرسوني

قدمت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان يومه الأربعاء 9 يونيو 2021 ، رسالة إلى رئيس النيابة العامة، تطالب منه التدخل العاجل لانقاد حياة الصحفي سليمان الرسوني .

وعبرت الجمعية من خلال رسالتها عن متابعتها، بقلق وتوجس عميقين، الوضعية الصحية الخطيرة التي يوجد عليها الصحفي المعتقل بالسجن المدني عين السبع (عكاشة) المضرب عن الطعام مند أكثر من ستين يوما احتجاجا على ما طاله من حيف وتشهير وخرق لحقه في محاكمة عادلة تتوفر فيها كافة الشروط والضمانات، وأولها احترام قرينة البراءة؛

ونظرا لما قد ينتج عن هذه الوضعية من انعكاسات وخيمة علي الصحة والسلامة البدنية للمعتقل الصحفي سليمان الريسوني، وتأثيرات اجتماعية ونفسية ومعنوية بليغة على عائلته الصغيرة والكبيرة، طالبت الجمعية رئيس النيابة العامة بالتدخل العاجل بما له من سلطة دستورية و قانونية من أجل إنقاذ حياته، وضمان حقه الأصيل والمشروع وغير القابل للتصرف في التمتع الكامل بحقه في أن يحظى بمحاكمة عادلة يتساوى فيها كل أطراف الدعوى، وتمتيعه التمتع بالحق بالمتابعة في حالة سراح، خاصة وأن الاعتقال الاحتياطي يبقى مجرد تدبير إشتثنائي عن الأصل والقاعدة، وهما حرية الأشخاص وقرينة البراءة؛ انسجاما مع الدستور في مادته 23 والقانون الجنائي المغربي. ومع القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يرى أن الحرية هي القاعدة، بينما الاحتجاز استثناء لا ينبغي اللجوء إليه "في الإجراءات الجنائية إلا كملاذ أخير" (القاعدة: 1-6 من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الاحتجازية أو ما يسمى "بقواعد طوكيو")؛

كما طالبت، واستنادا إلى المقتضيات القانونية المتعلقة بإلزامية ووجوب تقديم المساعدة لشخص في خطر، درءا لما قد يسفر عنه اضرابه عن الطعام من فاجعة تمس حقه في الحياة وفي السلامة البدنية والأمان الشخصي، بضرورة الاستجابة لطلباته في فتح حوار معه للنظر في مطالبه العادلة والمشروعة، اعمالا للالتزامات الوطنية والدولية للدولة المغربية في مجال احترام حقوق الانسان، وضمانا للحق في العدالة والانصاف.

حزب العمال التونسي يحذر من الرجوع إلى مربع الدكتاتورية والفاشية

إنّ اللجنة المركزية لحزب العمال المجتمعة في دورتها الرابعة والعشرين يوم الأحد 06 جوان 2021، وبعد الوقوف عند سمات الأزمة العميقة والشاملة والمتفاقمة التي تنخر البلاد كنتيجة حتمية لتواصل نفس خيارات رهن الوطن وتدمير مقدّراته وتفقير شعبه تفقيرا مدقعا مع منظومة الحكم التي مسكت بمقاليد السلطة منذ 14 جانفي 2011 بمختلف أحزابها وتياراتها وائتلافاتها وحكوماتها ورؤسائها. وقد بلغت هذه الأزمة طورا غير مسبوق مع فريق الحكم الحالي الذي جاءت به الانتخابات الفاسدة لعام 2019، وما الزيادات المهولة الأخيرة في الأسعار التي شملت عديد المواد والخدمات الأساسية في إطار سلسلة الإجراءات التقشفية المعادية للشعب التي التزمت الحكومة بتنفيذها صاغرة أمام صندوق النقد الدولي إلاّ دليلا على حقيقة هذه الحكومة وعلى الائتلاف الذي يدعمها في البرلمان وفي مقدمته حركة النهضة.

إنّ اللجنة المركزية لحزب العمال:

– تستنكر هذه الزيادات وتدعو الشعب التونسي بمختلف طبقاته وفئاته إلى الخروج إلى الشارع من أجل فرض التراجع عنها وعن بقية الإجراءات التقشفية الأخرى التي تهدف إلى تعميق البطالة والفقر والتفريط فيما تبقّى من مؤسسات عمومية بما في ذلك الأراضي الدولية للرأسمال الأجنبي في انتهاك صارخ لسيادتنا الوطنية.

– تعتبر أنّ الخضوع لإرادة صندوق النقد الدولي لا مصلحة فيه لشعبنا وإنّما هو خيار طبقي/سياسي لمنظومة عميلة ولصوصية لا معنى لديها لاستقلال البلاد ولا لسيادة الشعب وحقه في حياة كريمة، ولا قدرة لها على اتخاذ إجراءات ضد أصحاب الثروات الكبرى والشركات الأجنبية وعصابات المهرّبين والمتهرّبين الذين يُملون عليها خياراتهم.

– تؤكد أن لا حلّ لإنقاذ وطننا وشعبنا إلاّ بإسقاط كامل المنظومة الطبقية والسياسية الحاكمة التي سرقت آمال الشعب وداست طموحاته وفقّرته وجوّعته وتركته يواجه الموت وحده منذ أن حلّ وباء الكورونا ببلادنا. إنّ خيارات جديدة وطنية وديمقراطية واجتماعية أمر ممكن شرط التخلص من هذه المنظومة التي لن ينال الشعب من استمرارها غير مزيد الخراب والدمار.

– تدعو كافة مناضلات الحزب ومناضليه إلى الانخراط في نضالات شعبهم في كافة المواقع من أجل التصدي لاعتداءات المنظومة على قوته وحريته وكرامته وإلى تصدر احتجاجاته وتحركاته دفاعا عن حقه في العيش الكريم.

– تهيب بكل القوى التقدمية أن توحّد بشكل عملي وملموس جهودها وأن تطور وتعمق ارتباطها بالشعب في معركته دفاعا عن قوته وحقه في الوجود، وأن تخلق كل الأطر التي يقتضيها تنظيم الاحتجاج وتطويره و تصعيده.

– تدعو جماهير شعبنا وقواه الحية إلى اليقظة تجاه المشاريع الرجعية التي تتربص بالبلاد لإعادتها إلى مربع الدكتاتورية والفاشية التي عانى منها الشعب سابقا بعنوان معارضة المنظومة الحالية التي لا تختلف معها لا في الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية ولا في الارتباطات الخارجية مع القوى الاستعمارية.

– تحيّي الملحمة التي خطّها الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة والتي من شأنها أن تفتح الطريق أمام النضالات الوطنية للشعوب العربية ضد سياسات التبعية والتقشف والتهميش والتطبيع.

اللجنة المركزية لحزب العمال

تونس في 06 جوان 2021

من وحي الأحداث

الانتخابات المهنية والوحدة النقابية

التيتي الحبيب

ستجري يوم 16 يونيو 2021 الانتخابات المهنية لمندوبي العمال ولأعضاء اللجان الثنائية للأجراء في القطاع العام. وكأي مناسبة انتخابية تنخرط المركزيات النقابية والنقابات القطاعية في حملة تستعمل فيها كل الأسلحة للفوز بأكبر عدد من المنتخبين لتحصل النقابة على صفة الأكثر تمثيلية، وهو الفخ القانوني الموضوع بإحكام من أجل التقسيم النقابي ومن أجل تفتيت صفوف المنخرطين. فما هو المطلوب من المناضلين والمناضلات العمال والأجراء فعله حتى يتميزوا عن مسلكيات أصحاب الفهم المتخلف للعمل النقابي؟

+ فالمناضلات والمناضلون النقابيون النزهاء يخوضون حملتهم النقابية وهم يستحضرون مصالح الشغيلة ومنها ضرورة الوحدة النقابية. لذلك لا يجعلون من حملاتهم النقابية عامل التشرذم او التقسيم لما تنتهي حملتهم.

+ لا يسبون المستقبل ولا يصبون الماء في طاحونة التشتيت النقابي وإنما يبنون للوحدة مستقبلا وبروح رفاقية.

+ لا يجعلون من حملتهم سببا في تنفير العمال والعاملات من الوحدة النقابية لما يسفهون ويؤججون الحقد على رفيقاتهم ورفاقهم في النقابات الأخرى.

+ إنهم واعون بأن التعددية النقابية فخ نصب منذ البداية لتمزيق صف الطبقة العاملة وتسخيرها لمصالح أعداء وخصوم العمال والعاملات.

فالمناضلات والمناضلون النوعيون هم/ن:

– من يخضن معركة انتخاب اللجان الثنائية والمناديب بروح رفاقية يحافظون على الوحدة النضالية ويصونون المستقبل للوحدة النقابية.

– حملة مشعل وحدة صف الطبقة العاملة والشغيلة. هم وهن من لم يزرعوا الأحقاد والتخوين في حق رفاقهم في المركزية الأخرى.

– من ينبذ الحلقيين والمخونين ودعاة تشتيت الصف.

– من يخوض المعاركة بموضوعية، يبين نقاط قوته ويلتزم بإصلاح وتجاوز هفواته. يعترف لخصومه بنقاط قوتهم ويلتزم بأنه سينافسهم بشرف. يفضح الباطرونا وما تقوم به من جرائم تجاه العمال. يفضح الدولة وأجهزتها المسخرة لخدمة مصالح الباطرونا.

– من يخصص وقتا لشرح أهمية العمل النقابي المكافح وضرورة الالتحاق بالنقابات ودور القواعد لتحصين العمل النقابي.

أما المناضلون الماركسيون فعليهم واجب تخصيص حصة معتبرة من وقتهم ليشرحوا أهمية بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة، وهو الحصن الحصين للعمل النقابي الموحد.

فما أصعب أن تخوض مباراة وتحافظ على المبادئ وعلى خدمة مصالح الطبقة العاملة وأولها وحدتها النضالية ثم التنظيمية.